



جامعة المنصورة

كلية الآداب

—

المتنافات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية

إعداد

د. إيهاب همّام الشيوبي

مدرس النحو والصرف والعروض

بكلية الآداب، جامعة الوادي الجديد.

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة

العدد الثاني والستون – يناير ٢٠١٨

المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية

د. إيهاب همام الشوي

المُلخَص

يتناول هذا البحث المتنافرات الصوتية الجائزة في النظام الصرفي، فليست كل الحروف والحركات صالحة لأن تُشكّل مقاطع الكلمة الصوتية. وهذه المتنافرات عَصِيَّةٌ على ظواهر الإعلال، والإبدال، والإدغام؛ لأسباب صوتية، وصرفية تهدف إلى المحافظة على صفات الأصوات، ومعنى الكلمة، وأمن اللبس، والإلحاق بين الصيغ الصرفية. ومن ثمّ اعترف بها الصرفيون - وليس علماء الأصوات- واضعين لها ضوابط محددة؛ من حيث عدد الأصوات المتنافرة، وصفاتها، وموقعها في بنية الكلمة. كلمات مفتاحية: التنافر الصوتي، البنية الصرفية، الأصوات، الحركات.

Abstract

This research paper tackles the permission sound contrasts in the morphological system, not all letters and vowels are valid for formation the sound sections.

These contrasts are disobedient on phenomena of the substitution and the merging, which result from phonetic, and morphological reasons, that aim to preserve the qualities of sounds, the meaning of the word, understanding, and annexation morphological formulas. Hence, The morphologists - not the phonologists - approved it by specific rules of the number of sound contrasts, its qualities, and its location in the word.

Keywords: sound contrast, morphological structure, sounds, vowels.

The study examines the creation and development of fictional characters in the novel entitled

مقدمة

الصرفية، كظواهر الإعلال والإبدال بين أصوات الحروف وحركاتها، أو إدغام الحرفين المتجانسين، أو الممتثلين، أو إمالة بعض الحركات الطويلة...؛ لكن قد تعجز هذه الظواهر أحياناً عن حل مشكلة التنافر الصوتي في بعض الأبنية؛ وعندئذ يتقبلها النظام اللغوي بوضع ضوابط لها مأخوذة من إمكانات اللغة وبدائلها؛ إذ هي جزء من رصيد لغوي له حجته من القراءات القرآنية، ومن أشعار العرب ومنشوراتهم.

وتتجه غاية البحث في دراسة المتنافرات الصوتية الجائزة في البنية الصرفية إلى ما وراء ظواهر الصياغة الصرفية التي أوجدت حلاً لها؛ لأسباب منهجية، منها وجود دراسات سابقة، تناولت المناسبة الصوتية، والقوانين الصوتية التي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه وسلّم أجمعين، وبعد...،

فإن المناسبة بين أصوات حروف الكلمة وحركاتها تعد أول مبادئ التواصل باللغة؛ فلصوت اللغوي تأثيره على تراكيب الكلام، وفهم دلالاتها الصرفية، وعلاقاتها النحوية. كما أن اللغة نظام صوتي، يُراعي العادات النطقية لأصحابها، وتدوّمهم لأصواتها وأبنيتها، تلك التي تجد لها ظهيراً من ضوابط النظام اللغوي، ومقاييسه المطردة.

وفي سبيل هذه الغاية المنشودة وضع النظام اللغوي عدة ظواهر صياغية تحل إشكالات المتنافرات الصوتية في الأبنية

صوتيةً فسيولوجيةً، قبل أن تكون جزءاً من البنية الصرفية؟ فهل تتأولوها من جانب الأصوات فقط، أو ربطوها بالبحث في اشتقاقات الصيغ وجذورها اللغوية؟

٣- إلى أيّ مستوى لغويّ تنتمي هذه المتنافرات، وما العادات النطقية التي اكتسبتها القبائل العربية عند تجسّم النطق بها، وكيف وجّهها الدارسون؟ وما درجة اطرادها في الاستعمال اللغويّ؟ وأيُّ هذه الاختلافات كان أصلاً للآخر؟

٤- وأخيراً، ما موقفُ المُحدّثين من هذه المتنافرات؟ وكيف فسّروا وقوعها في اللغة؟ وهل تباينت تفسيراتهم لها عن تفسيرات علمائنا القدامى؟

وعلى هُدَى مِمَّا اخْتَطَّهُ الباحثُ لنفسه من أهدافٍ في دراسة أبرز المتنافرات الصوتية الجائزة، وضوابطها في النظام الصرفي للأبنية؛ انبعتُ منهجاً استقرائياً ناقصاً للمتنافرات الصوتية في حروف بعض الأبنية الصرفية وحركاتها، ثمّ وصّغتُ عناوينها؛ وَفَقَ رُؤْيِي فِي وَصْفِهَا وَتَحْلِيلِهَا صوتياً، وصرفياً، وبيان أقوال العلماء - قديماً وحديثاً - في تفسيرها ما وسّعني الجهدُ إلى ذلك.

وتتكوّن الدراسة من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس، وقد عُنُوْتُ المبحثين بالآتي:

١- المبحث الأول: المتنافرات الصوتية في حروف الكلمة.

٢- المبحث الثاني: المتنافرات الصوتية في توالي الحركات.

تَدْفَعُ التنافرَ الصوتيَّ عن بنية الكلمة، وذلك لتأكيد أن العربية - كغيرها من اللغات - تميلُ إلى المناسبة الصوتية، وخفّة الأوزان، واقتصاد الجهد في نطق أبنيتها، ومن ذلك ثلاث دراساتٍ مهمّة:

١- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٢- التنافر الصوتي والظواهر السياقية، للدكتور عبد الواحد حسن الشيخ. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

٣- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، للدكتور فوزي حسن الشايب. عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

وقد تَرَكَّزْتُ أهدافُ الباحثِ من خلال هذه الدراسة في الإجابة عن عدّة تساؤلاتٍ سيُبيّطُ النِقَاشُ حولها، وهي كالآتي:

١- ما موقفُ الدرسِ الصوتيِّ - قديماً وحديثاً - من وقوع التنافر الصوتيِّ بين الحروف أو الحركات؟ وهل إجازة وقوعه في البنية الصرفية كانت مقصورةً على الدرسِ الصرفيِّ الذي اهتمَّ بدراسة أحوالها، أو امتدَّتْ إلى علم الأصوات الذي عني بدراسة الصوت اللغويِّ، ومخارجِه، وصفاتِه، ومقاطعِه في بنية الكلمة؟

٢- كيف عالَجَ الصرفيون العربُ القدامى هذه المتنافرات، وهي في أساسها مشكلة

الصيغ، وإمّا بمنع استعمالها ابتداءً؛ لتنافر بعض أصوات حروفها. وذلك لأنّها تميل إلى اقتصاد الجهد العضليّ، وسهولة النطق، وخفّة الأوزان، سواءً في تعاملها مع أبنيتها العربية، أو في تعريب الألفاظ الأعجمية الوافدة إليها.

- والثاني، هذه الأنماط استحسانية؛ تتدرّج من "الأحسن" عند مراعاة تباعد الأصوات إلى "الحسن" عند دمج المتقاربات منها، ثمّ إلى "الأقلّ حسناً" عند تجاورها. وما دام الأمر كذلك فأحكامها نسبية؛ فما يبدو مستنكراً وثقيلاً على السنة بعض الناطقين؛ بسبب وجود بعض المتنافات الصوتية قد يكون مستساغاً وأخفّ على السنة غيرهم، سواءً على مستوى لهجات اللغة الواحدة، أو على مستوى اللغات المختلفة. فالثقل يُظهره الاستعمال اللغويّ بطريقة عملية تعكس عادات أهل اللغة أنفسهم وخصائصهم النطقية، أو يكتسبها أصحاب اللغات الأخرى بالتعلم (٣).

ولا تعني نسبية الحكم بالخفة والثقل على الكلمات أنّ النظام الصوتي يعمل بعيداً عن اطراد النظام اللغويّ في عموميه، وإنّما يُعزّز الكثير المطرد من تآليف أصوات البنية الصرفية، ويطرح بدائل وإمكانات أخرى من داخل اللغة ذاتها للقليل غير المطرد؛ حتّى ينضوي تحت القياس اللغويّ. ولذلك كان قبول بعض المتنافات الصوتية في الأبنية الصرفية مشروطاً بجملة من الضوابط المأخوذة

هذا، وأسأل الله ﷻ التوفيق، والسداد في الأمور كلّها، فهو نعم المولى ونعم المعين !!

المبحث الأول: المتنافات الصوتية في حروف الكلمة

لا يمكن إغفال تأثير الصوت اللغويّ على نظم حروف الكلمة، وفهم التغييرات الطارئة على بنيتها الصرفية؛ حيث يُراعى في ذلك مخارج الحروف وصفاتها، والتناسب بين أصواتها. ولعلّ نظم حروف الكلمة وأصواتها يختلف عن نظم الكلم أو الجمل في أنّه لا يستدعيه المعنى، ولا يُقتضى في رسمه غير ما تواضع عليه أهل اللغة أنفسهم (١).

وقد استقرأ علماء العربية من النظام اللغوي ثلاثة أنماط في تآليف حروف الكلمة وأصواتها: أوّلها، نظم الكلمة من حروف متباعدة أصواتها في المخرج والصفات، وهو الأحسن. وثانيها، تكرار الحرف نفسه، وهذا أقلّ من الأوّل. وثالثها، نظم الكلمة من حروف أصواتها متقاربة في الصفات، ومتجاورة في المخارج، وهذا النمط أقلّ جودة من سابقه؛ لذلك ورد قليلاً في الاستعمال (٢).

ويؤخذ من هذه الأنماط نتيجتان:

- الأوّل، ميل الذوق اللغويّ العامّ عند أهل اللغة إلى المناسبة الصوتية؛ حيث أهملت العربية بعض الكلمات، إمّا برفض بعض

(١) انظر نظم الحروف، ونظم الكلم في: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (٤٩).

(٢) انظر في ذلك: سر صناعة الإعراب، لابن جني (٨١٦/٢).

(٣) انظر: اللغة، لجوزيف فندريس (٩٢)، وظاهرة التخفيف في النحو العربي، للدكتور أحمد عفيفي (٣٠).

ومخرجها من أقصى الحلق، فـ "العين، والحاء"،
ومخرجها من وسط الحلق، فـ "الغين، والحاء"،
ومخرجها من أدنى الحلق.

وتتَّحَصِرُ صفاتُ حروفِ الحلقِ في جَرَسَيْنِ
صوتيّين رئيسيّين، هما الجهرُ في "الهمزة"، والهمسُ
في كُلِّ من "الهاء، والحاء، الخاء". أمّا "العين"
فهو صوتٌ يتردّدُ بين الرخاوة والشّدة؛ لشبهه
بصوتِ "الحاء" (٥). أمّا "الغين" فصوتٌ مُسْتَعْلٍ.

ويُعَدُّ اجتماعُ أكثرِ من حرفٍ حَلَقِيٍّ في بناءِ
الكلمةِ أحدَ مظاهرِ التنافرِ الصوتيِّ؛ بسببِ ثقلها
الشديد، وتقاربِ مخارجِ أصواتها؛ لأنّك "إذا
استعملتَ اللسانَ في حروفِ الحلقِ، دونَ حروفِ
الفمِّ، ودونَ حروفِ الدّلاقة، كلفته جَرَسًا واحدًا،
وحركاتٍ مختلفةً... (٦)".

ولا يقتصرُ ثقلُ هذه الحروفِ عندَ الصرفيين
العربِ على اجتماعِ بعضِ أصواتها في كلمةٍ
واحدة، بل يعودُ أيضًا إلى طبيعةِ مخرجها البعيدِ
من جهازِ النطقِ، فقد تشتملُ الكلمةُ على حرفٍ
حَلَقِيٍّ واحدٍ، ومع ذلكَ يكونُ ثقلًا، فتلحقه
التغييراتُ الصوتيةُ؛ طلبًا للخفة، كصوتِ "الهمزة"
الحلقي، وصفته الجهر والشدة، وإخراجه كالتنهُوعِ
الذي يُسببُ الثقل؛ لذلك جاز فيه التخفيف
الاستحساني على لهجة قريش وأغلب أهل
الحجاز. ورغم ذلك فإن أهل تميم وقيس يُحَقِّقانه،
كغيره من حروف العربية (٧).

من استقراءِ كلامِ العربِ، نستعرضُها في النقاطِ
الآتية:

(١) المتنافراتُ الصوتيةُ في الحروفِ المتجانسة:

يَتَحَاشَى الاستعمالُ اللغويُّ اجتماعَ الأمثالِ،
أو توالي الأضدادِ من أصواتِ الكلمة؛ فليست
كلُّ الأصواتِ صالحةً لأنّ تتجاوزَ عند نظم
حروفها. فالنظامُ الصوتيُّ للعربيةِ -مثلًا- لا
يَسْتَسِيغُ اجتماعَ حروفٍ معينةٍ معًا في كلمةٍ
واحدة، ويرى أنّ اجتماعَ أصواتها مُؤَشِّرٌ على
عُجْمَةِ ألفاظها؛ لمخالفتها نظامَ الأصواتِ العربيةِ
من جهة، ولمّا تُحَدِّثُهُ مِنْ ثَقَلٍ بسببِ تقاربِ
مخارجِ حروفها مِنْ جهةٍ أُخرى. وَمِنْ ثَمَّ يقصدُ
السلوكُ اللغويُّ في تعريبها إلى تغييرِ بعضِ
حروفها، وتبديلِ أصواتها غيرِ المناسبةِ، أو
حذفِ بعضِ منها، أو الزيادةِ عليها؛ لتتسجمَ مع
النظامِ الاشتقائيِّ للعربيةِ، وتوافقَ عاداتِ العربِ
النطقيةَ عندَ الممارسةِ اللغويةِ (٤).

وسيقفُ البحثُ أمامَ طائفتينِ من المتنافراتِ
الصوتيةِ في نظمِ الكلمة، وهما: (حروفُ الحلقِ،
وحروفُ اللسانِ)؛ مُسْتَحْلِصًا من ذلك مجموعةٌ
من الضوابطِ التي وضعها النظامُ اللغويُّ لقبولِ
التنافرِ الصوتيِّ في البنيةِ الصرفيةِ:

المتنافراتُ الصوتيةُ من الحروفِ الحَلَقِيَّةِ:

حروفُ الحلقِ، حسبَ ترتيبِ مخارجها،
سبعةٌ أحرفٍ هي: "الهمزة، والألف، والهاء"،

(٥) الكتاب (٤/٤٣٥).

(٦) نقلاً عن: المزهري في علوم اللغة وأنواعها،
للسيوطي (١/١٩١).

(٧) انظر: شرح المفصل (٥/٢٦٥).

(٤) انظر أمثلة ذلك في: الكتاب (٤/٣٠٤)، وارتشاف الضرب من
لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (١/١٤٦)، والمعرب من
الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي (٥٩، ٦٠).

وقوع المتغيرات الصوتية بتجاور أصوات هذه الحروف بعدة ضوابط هي كالآتي (١١):
أولاً- الضابط الكمي:

اشتراط الصرفيون ألا يتجاوز عدد المتغيرات في بنية الكلمة صوتين حرفين متجانسين في مخرجهما؛ لئلا يُثقل ذلك على الألسنة؛ نحو: "عَهْدٌ"، و"عَهْنٌ: الصوف". وكلٌّ من "العين"، و"الهاء" حرفٌ حلقِيٌّ، ومخرجٌ أولهما من وسط الحلق، ويتردّد جرسه الصوتي بين الجهر والهمس، ومخرجٌ ثانيهما من أقصى الحلق، ويتّصف بالهمس والرخاوة. وليس التقارب بين صفات الحرفين هو مبعث الثقل؛ لأنّ آلتها السمع؛ وإنّما يُسبّبهُ القُرب الشديد لمخرجيهما، وتكلف جهاز النطق التلقّط بهما متواليين في بناء الكلمة.

وإذا وقع أكثر من حرفين حلقيين في بناء كلمة عربية مستعملة، فإنّه يترتب على ذلك تجنيس أصواتها، وتعويض تنافرها اللفظي بالانسجام الصوتي، أو بالإدغام، كما في كلمة: "أعْهَدُ"، في قوله ﷻ: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ [يس: ٦٠]، حيثُ قُرئ: ﴿ أَلَمْ أَحْهَدْ ﴾، بقلب "العين" "حاءً"؛ بتأثير من "الهاء" المهموسة، وقد وُجّهت القراءة على لغة هُدَيْلٍ؛ فهم يَقْلِبُونَ "العين" "حاءً". وقُرئ أيضاً: ﴿ أَلَمْ أَحْذُ ﴾، بقلب "الهاء" "حاءً"، وقد وُجّهت هذه القراءة على لغة تميم في

كما أنّ الحرف الحلقِيّ يزداد ثقلاً في حال تسكينه، أو تحريكه بغير الفتحة، والتفسير العلمي لذلك -على حدّ قول الدكتور عبده الراجحي- أنّ نطق أصوات الحلق يتطلب اتّساع مجراها الحلقِيّ في الفم؛ لذلك كانت حركة الفتحة أكثر أصوات اللين مناسبة من غيرها لذلك الاتساع (٨).

وعلى هُدَى من هذا التفسير؛ يمكنُ أن نفهم لماذا جعلَ الصرفيون العربُ بناءَ "فَعَلٌ، يَفْعَلُ"، مفتوح العين في المضارع خاصاً بكلِّ فعلٍ حلقِيّ العين أو اللام نحو: "سَأَلٌ، يَسْأَلُ"، و"فَتَحٌ، يَفْتَحُ"، وفي غير هذا البناء يجوزُ الكسرُ، أو الضمُّ (٩). فكان إعطاء حرف الحلق أخفّ الحركات، وهي الفتحة، مناسباً لطبيعته الثقيلة، وتحامياً لمضاعفة الثقل؛ إذا حُرِكَ بالكسرة أو الضمة الثقيلتين. وهذه الظاهرة شائعة في اللغات السامية، يقول بروكلمان: "الفعل "فَتَحٌ" مضارعه في العربية "يَفْتَحُ"، وفي الحبشية yefta-h، وفي العبرية yiftah، وفي السُريانية neftah، وفي الآشورية ipte- من iptah" (١٠).

وإذا كان حرف الحلق ثقيلًا في نفسه، فمن باب أولى أن يكون تجاور أكثر من حرف حلقِيّ أشدّ ثقلاً، ومع ذلك سوّغ النظام الصرفي للعربية

(٨) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١١٣-١١٤).

(٩) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترابادي (١٣٨/١).

(١٠) فقه اللغات السامية، لبروكلمان (٧١). والتطور النحوي للغة العربية، لبرجستراسر (٦٣).

(١١) انظر هذه الضوابط في: الخصائص (١/ ٥٥، ٥٦)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٨١٢-٨١٦)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٩١-١٩٣).

"الهمزة" المجهورة، على "الحاء"، و"الهاء" المهموستين، في كلمتي: "أَحَدٌ"، و"أَهْلٌ". والحكمة من تقديم الأقوى جرساً أنه سابق على الأضعف برتبته المعنوية، كما أنه يُزاعى طبيعة المتكلم الفسيولوجية، إذ يكون في بداية نطقه أقوى نغماً، وأكثر نشاطاً (١٤).

ثالثاً - الضابطة النوعية:

تَقْنِضِي قِيُودُ التَّوَارِدِ فِي تَأْلِيفِ صَوْتَيْنِ لِحَرْفَيْنِ مَتَقَارِبَيْنِ حُرُوفًا مَعِينَةً تَجْمَعُهَا عِلَاقَةٌ صَوْتِيَّةٌ وَصَرْفِيَّةٌ؛ حَيْثُ رَاعَى الصَّرْفِيُّونَ الْعَرَبُ أَنَّ صَوْتِ "الهاء" -مثلاً- قَرِيبٌ مِنْ صَوْتِي "الهمزة"، و"الحاء"، فَأَجَازُوا الْإِبْدَالَ الْلَهْجِيَّ بَيْنَ أَصْوَاتِ حَرْفَيْهِمَا، حَيْثُ شَارَكَتِ الْعَرَبِيَّةُ بَعْضَ اللِّغَاتِ السَّامِيَّةِ -كَالْحَبَشِيَّةِ، وَالْأَمْهَرِيَّةِ- فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ: "أَزَاقٌ، وَهَرَاقٌ"، و"مَدَحٌ، وَمَدَهٌ" (١٥).

وَبِنَاءٍ عَلَى الْعِلَاقَةِ الصَّوْتِيَّةِ بَيْنَ بَعْضِ حُرُوفِ الْحَلْقِ؛ سَوَّخَ النَّظَامُ الصَّرْفِيُّ تَوَالِي "الهمزة" و"الهاء"، أَوْ "الهمزة" و"الحاء"، فِي الْكَلِمَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ: "أَهْلٌ"، و"أَحَدٌ". و"الهمزة" فِيهِمَا مَتَقَدِّمَةٌ غَالِبًا؛ لِقُوَّةِ جَرَسِهَا، وَلَا تَتَأَخَّرُ إِلَّا لِعِلَّةٍ صَرْفِيَّةٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: "حَاحَاتٌ بِالْكَبْشِ"، وَ"هَاهَاتٌ بِالْإِبْلِ"؛ فَكَانَ تَأَخَّرُ "الهمزة" مِنْ أَجْلِ التَّضْعِيفِ؛ حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ (١٦).

وَالْمَلَاظَمُ عَلَى هَذِهِ الصَّوَابِ فِي مُجْمَلِهَا أَنَّهَا تَرْتَكِزُ عَلَى اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهَدْفُهَا تَقْلِيصُ

(١٤) انظر: الخصائص (١/٥٥، ٥٦).

(١٥) انظر: فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي (٣٧٠)،

وفقه اللغات السامية (٤٨).

(١٦) انظر: سر صناعة الإعراب (٢/٨١٣)، والمزهر في علوم

اللغة وأنواعها (١٩١/١-١٩٢).

قَوْلِهِمْ: "دَحًا مَحًا"؛ أَي: "دَعَهَا مَعَهَا"، ثُمَّ قَلِبَتْ "العينُ" "حاءً"؛ إِذَا نَاءً بِإِدْغَامِ الْمِثْلَيْنِ (١٢).

فَالْتَجْنِيسُ الصَّوْتِيُّ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ لِكَلِمَةٍ "أَعْهَدُ" إِجْرَاءٌ صَرْفِيٌّ يَطْرُدُ بِهِ الضَّابِطُ الْكَمِّيَّ لِتَجَاوُرِ أَصْوَاتِ الْحَلْقِ؛ إِذَا مَا اعْتَبَرْنَا أَنَّ "الهمزة" لَيْسَتْ مِنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ "عَهَدَ"؛ أَي أَنَّ مَا زَادَ عَلَى حَرْفَيْنِ مُسْتَتَكَّرٍ فِي بِنَاءِ اللِّغَةِ؛ لِتَنَافُرِهِ وَثِقَلِهِ، وَبُعْدِهِ عَنِ نِظَامِ تَأْلِيفِ الْأَصْوَاتِ الْعَرَبِيَّةِ. وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْإِجْرَاءِ؛ أَنْكَرَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ كَلِمَةً: "الهُعُحُحُ"، وَأَجَازَ كَلِمَةً: "الْخُعُخُعُ": عَشَبٌ يُتَدَاوَى بِهِ". وَوَجْهُ نُكْرَانِهِ أَوْلَاهُمَا تَوَالِي ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ حَلْقِيَّةٍ مَتَقَارِبَةٍ الْمَخْرَجِ، هِيَ: "الهاء"، وَالْعَيْنُ، وَالْحَاءُ"، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ فِي تَأْلِيفِ كَلَامِ الْعَرَبِ. أَمَا وَجْهُ قَبُولِهِ الْكَلِمَةَ الْأُخْرَى؛ فَلِأَنَّهَا وَافَقَتْ بِنَاءَ الْمَضْعَفِ الرَّبَاعِيِّ، نَحْو: "الصَّلْصَلَةَ"، وَالزَّلْزَلَةَ"، وَهَذَا مَطْرُودٌ فِي الْأَبْنِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ (١٣).

ثانيًا - الضابطة الموقعية:

يَتَوَقَّفُ قَبُولُ الْمَتَنَافِرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ فِي بِنِيَّةِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَوْقِعِيَّةِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ الْمَتَجَانِسَيْنِ مِنَ الْآخِرِ، كَأَنَّ يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ آخَرٌ، يَخَالِفُهُمَا فِي الْمَخْرَجِ، وَفِي الصِّفَةِ أحيانًا، نَحْو: "عَيْهَبٍ": الظلام الشديد"، و"عِبءٍ". وَمُسَوِّغُ قَبُولِهِ أَنَّ صَوْتِ الْحَرْفِ الْفَاصِلِ بَاعَدَ بَيْنَ مَخْرَجَيْهِمَا؛ فَالآنَ الثَّقَلُ الْمَتَحَقِّقُ مِنْ نَطْقِهِمَا مُتَوَالِيَيْنِ.

وهذه الحالة بخلاف توالي الحرفين المتجانسين من غير فاصل بينهما، فيشترط النظام اللغوي تقديم أقواهما جرساً؛ كتقديم

(١٢) انظر: الكشف، للزمخشري (١٠٠١/٣).

(١٣) انظر: كتاب العين (٣١٤/٤).

صَوْتِيَّ الحَرْفَيْنِ المتنافرَيْنِ، من غيرِ فصلٍ بينهما في بنية الكلمة؛ فكانَ ذلكَ أسهلَ عليهم من النطقِ بالحرفَيْنِ المتقاربَيْنِ.

وينسحبُ ذلكَ السلوكُ على العاميَّاتِ المعاصرة، ففي العامية المصرية -مثلاً- يقولون: "سَافِرٌ مَحْمٌ"، وهم يريدون: "سَافِرٌ مَعَهُمْ"، بل يفعلون ذلكَ أيضاً عند التقاءِ "العين" مع "هاء" الضميرِ "هُم" في نهاية الكلمة، نحو: "جَمَحْمٌ عندي"، وهم يريدون: "جَمَعَهُمْ عندي". ولعلَّ هذا يدعونا إلى ضرورةِ التوفيقِ بين العُزْفِ اللغويِّ الخاصِّ بالمتكلمِ في تأليفِ أصواتِ الكلمة وحروفِها، والعُزْفِ الاجتماعيِّ العامِّ (النظامِ اللغويِّ)؛ فالمستوى الصوابيُّ لمتكلمِ اللغة يجبُ أن يُراعِيَ "القواعدَ العامَّةَ المشهورةَ في صياغةِ الكلامِ والعباراتِ، على حسبِ نظامِ اللغةِ المستعملةِ في الأصواتِ، والصيغِ، والمفرداتِ، وتأليفِ الكلامِ" (١٨).

المتغيراتُ الصوتيةُ من الحروفِ اللسانية: الحروفُ اللسانيةُ، حسبَ ترتيبِ مخارجِها، سبعة عشر حرفاً، هي: "القاف"، ف "الكاف"، ف "الجيم"، والشين، والياء، ف "الضاد"، ف "اللام"، ف "النون"، ف "الطاء"، والذال، والتاء، ف "الصاد"، والزاي، والسين، ف "الظاء"، والتاء، والذال".

ويمنعُ نظامُ الأصواتِ العربيةِ اجتماعَ "الجيم" مع "القاف" في كلمةٍ واحدةٍ، أو توالي "الصاد" مع "الجيم"، أو "النون" مع "الراء"، أو "الزاي" مع "الذال". ولذلك جعلَ مُعَرِّبو اللغاتِ اجتماعَ هذه

دائرةِ المتغيراتِ الصوتيةِ في حروفِ الكلمة؛ بوضعِ شروطٍ محددةٍ لها، تتعلقُ بعددِ الأصواتِ المتنافرةِ، وبموقعِ بعضها من بعضِ، وبنوعِ الحروفِ فيها، وبأحكامها في ظواهرِ الصياغةِ الصرفيةِ، كالإعلالِ والإبدالِ، والتضعيفِ،... وغيرها. ويمكن القولُ بأنَّ هذه الضوابطُ -بمفهومِ المخالفةِ- تتفقُ مع العُزْفِ اللغويِّ الجَمْعِيِّ، والذوقِ العامِّ في تأليفِ الأصواتِ اللغويةِ في الميلِ إلى الاقتصادِ في الجهدِ، والسهولةِ في النطقِ.

ورغم أنَّ النظامَ اللغويَّ يُبيحُ للمتكلمِ في نشاطه اللغويِّ تَجَسُّمَ ثقلِ التنافرِ الصوتي في بناء الكلمة؛ فإنَّه قد يستعينُ بظواهرِ الإعلالِ والإبدالِ، والإدغامِ...؛ لأجلِ الهروبِ من ذلكِ الثقلِ، وهذا هو الشائعُ في الاستعمالِ اللغوي. فقد عرفنا أنَّه يجوزُ توالي صَوْتِيَّ "العين"، و"الهاء" في الكلمة دونَ فصلٍ بينهما، بشرطِ تقديمِ الأقوى منهما في الجُزْسِ الصوتيِّ، ومع ذلك استكرهتُ قبائلُ "تميم" النطقَ بهما مُجتمَعَيْنِ عندَ إسكانِ العينِ في "مَعَهُمْ" فأبدلوا الحرفَيْنِ حاءَيْنِ، وأدغموا الأولى في الآخرةِ، فقالوا: "مَحْمٌ"، ولم يقولوا: "مَعْمٌ"؛ لأنَّ "التقاءَ الحاءَيْنِ أخفُّ من التقاءِ العينَيْنِ...، والمهموسُ أخفُّ من المجهورِ" (١٧).

وهكذا، يقصدُ السلوكُ اللغويُّ للتمييزِ إلى الإبدالِ الصوتيِّ، ثمَّ إلى الإدغامِ -وهما ظاهرتانِ سياقيتانِ- للهروبِ من الثقلِ؛ بسببِ موقعِ

(١٨) المستوى اللغوي للقصي واللهاجات وللنثر والشعر، للدكتور

محمد عيد (٣٢).

(١٧) الكتاب (٤/٤٥٠)، وانظر: المبدع في التصريف، لأبي حيان

الأندلسي (٢٦٣).

الإدغام في: "وَتَدَّ"، و"وَتَدَّ"، و"وَتَدَّ" غير جائز، مع تَجَسُّمٍ ثَقَلِ نُطْقُهُمَا متجاورين؛ وذلك لأن اللبس بين الصيغ الصرفية، كما حَدَّثَ في "وَدَّ"، من "وَتَدَّ"، مُخَفَّفًا من "وَتَدَّ" عند بني تميم، نحو: "كَبَدَّ"، و"فَحَدَّ"، والإظهار لغة الحجازيين (٢١). ولم يأت مصدرًا الفعلين على: "وَتَدَّ"، ولا "وَتَدَّ"، بل قالوا: "تَدَّة"، و"طِدَّة"؛ فهم من بيانه وإدغامه بين نُقْلٍ، وَلَبْسٍ (٢٢).

ويجوز توالي حرفين لسانيين متجانسين في بنية الكلمة؛ عندما يكتسب أحدهما صفات الحرف الآخر في أثناء تجاورهما، ومن أمثلة ذلك عند الصرفيين:

- قولهم عند اجتماع "الصاد"، و"الذال" في "مَصْدَق": "مَزْدَق". وفي "مَصْدَر": "مَزْدَر"؛ حيثُ أُبْدِلَتِ "الصاد" المهموسة "زايًا"؛ لِتَوَافِقِ "الذال" في الجهر.

- قولهم عند اجتماع "الجيم"، و"التاء" في صيغة "اَفْتَعَلَ"، كـ "اَجْتَمَعُوا": "اَجْدَمَعُوا"، وفي "اَجْتَوَرُوا": "اَجْدَوَرُوا"؛ حيثُ أُبْدِلَتِ "التاء" المهموسة "دالًا" مجهورة؛ لِتَنَاسُبِ جَهْرِ "الجيم".

- أجازَ الصرفيون توالي الحرفين المتقاربين، إذا جاء الإدغام على خلاف المطرد فيه، فالحرف الأول يُبْدَلُ لِلثَّانِي، وليس العكس؛ ومن ثمَّ استحسنوا "اَصْطَبَرَ"، ولم يستحسنوا "اَصْبَرَ". أو تَرْتَبَ على الإدغام زوالُ الصفة الصوتية

المتنافرات الثقيلة من حروف اللسان في بنية الكلمة أحدَ محدداتِ عَجْمَتِهَا؛ فأجازوا تبديلَ بعضِ أصواتها لتتناسبَ بنية العربية؛ حِرْصًا منهم على التخفيفِ وسهولةِ النطق. وعند استقراء الإبدال في تلك الحروف؛ وجدوا أنَّ البَدَلَ مطردٌ في خمسة حروفٍ، منها ثلاثة حروفٍ لسانية، هي: "الكاف"، و"الجيم"، و"القاف"، وحرفان شفويان هما: "الباء"، و"الفاء". وأتته غير مطردٍ في خمسة حروفٍ أخرى، منها أربعة حروفٍ لسانية هي: "السين"، و"الشرين"، و"اللام"، و"الراء"، وحرفٌ حلقيٌّ واحدٌ هو: "العين" (١٩).

غير أنَّ النظامَ اللغويَّ يُجِيزُ توالي حرفين لسانيين متجانسين، مثل "التاء"، و"الذال"، أو "الطاء"، و"الذال"، كما في الفعلين: "وَتَدَّ"، و"وَتَدَّ"، أو الاسم: "وَتَدَّ"؛ بشرطِ تقديم أقوى الحرفين. وليس مصدرٌ قوة الحرفِ صفةً من حيث الهمس والجهر، فـ "التاء" مهموسة، و"الذال"، و"الطاء" مجهورتان، وإنما تَصْدِرُ قُوَّتُهُ عن تفاعلِ صوتِهِ مع ما يقاربه من أصواتٍ في المخرج، أو يجانسُهُ في الصفة. وقد استدلَّ ابنُ جني على ذلك بأنَّه: إذا وَقَفَتِ على "التاء"، أو "الذال"، ودُقَّتْهُمَا ساكنتَيْنِ؛ وَجَدَتِ الصوتَ يَنْقَطِعُ عند "التاء" بجرسٍ قويٍّ، وَوَجَدَتْهُ يَنْقَطِعُ عند "الذال" بجرسٍ خفيٍّ (٢٠).

ورغم أنَّ النظامَ اللغويَّ يُجِيزُ إدغامَ الحرفين المتجانسين، وإدغامَ الحرفين المتمائلين؛ فإنَّ

(٢١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٢٦٦/٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٥٠/١).

(٢٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥٢٧/٥).

(١٩) انظر أمثلة ذلك: الكتاب (٣٠٥/٤، ٣٠٦)، والمعرب من الكلام الأعجمي (٥٤ - ٥٦).

(٢٠) انظر: سر صناعة الإعراب (٨١٤/٢، ٨١٨).

- تَتَحَوَّلُ "التاء" إلى "طاء"؛ بتأثير صوتِ حرفِ
"القاف" الواقعِ "فاءً" للكلمة، كما في الآرامية:
ktr "يربط".

- تُقَلِّبُ "تاء" الافتعالِ "دالاً" بعدَ "الميم"، أو
"الجيم" في الآشورية، ومثلها في العربية:
"اجْتَمَعُوا"، و"اجْتَمَعُوا" (٢٥).

ومُحَصَّلَةُ المتناوراتِ الصوتيةِ من حروفِ
اللسانِ في بناءِ الكلمةِ أنَّ النظامَ الصرفيَّ يُجَيِّزُ
وقوعَ التناوُرِ الصوتيِّ؛ بشرطِ تقديمِ الحرفِ الأقوى
منها، وذلكَ عندَ أمنِ اللبسِ بينِ الصيغِ الصرفيةِ،
أو جاءَ إدغامُ المتناوُرَيْنِ منها مُخَالَفاً لقاعدةِ
صرفيةِ مطردةٍ، أو في حالِ تَحَوُّلِ أَحَدِ المتناوُرَيْنِ
إلى حرفِ آخَرَ مجانسٍ لهما في الجرسِ والصفةِ،
فَيَعْوِضُ التَّجْنِيسُ الصوتيُّ التناوُرَ اللفظيَّ في
البنيةِ الصرفيةِ.

(٢) المتناوراتُ الصوتيةُ في الحروفِ المتماثلةِ:
يُعَدُّ تجاوزُ حرفَيْنِ من جنسٍ واحدٍ من
المتناوراتِ الصوتيةِ التي تُثَقِّلُ بنيةَ الكلمةِ؛ إذ يجدُ
اللسانُ تكلفاً شديداً عندَ الرجوعِ إلى نفسِ المخرجِ
بعدَ تَحَوُّلِهِ عنه. ولذلكِ يسعى النظامُ الصرفيُّ إلى
حلِّ هذهِ المشكلةِ الصوتيةِ بإدغامِ المثليينِ، فيرفعُ
المتكلمُ اللسانَ بهما دُفْعَةً واحدةً؛ لأنَّ المخرجَ
واحدٌ، ولم يفصل بينهما بحركةٍ (٢٦).

والصوتُ المضعَّفُ من المثليينِ - عندَ علماءِ
الأصواتِ - صامتٌ طويلٌ، يُشْبِهُ الحركةَ الطويلةَ

للحرفِ المُدغمِ؛ ولذلكِ استحسُّوا "اضْطَرَبَ"،
ولم يستحسُّوا "اطَّرَبَ"؛ فإدغامُ "الضاد" في
"الطاء" يَسْلُبُهَا صفةَ التَّقَشِّي، ومذهبهم أنَّ
تُدغمُ صوتُ الحرفِ الأضعفَ في الأقوى،
لا العكس (٢٣).

ورغمَ أنَّ الحرفَ المُبدَلَ حرفٌ لسانِيٌّ
أيضاً، يُقَرَّبُ في مخرجه من الحرفِ المُبدَلِ منه،
فإنَّ السلوكَ اللغويَّ لبعضِ القبائلِ العربيةِ يُقصدُ
إلى استبدالِ التجنيسِ أو الانسجامِ الصوتيِّ
للحرفَيْنِ بالتناوُرِ الصوتي الذي سَبَّبَهُ قُرْبُ
مخرجهما؛ كي يكونَ العملُ من جهةٍ واحدةٍ،
ويجدوا بذلكَ نوعاً من التخفيفِ في نطقهما
متواليينِ؛ ولذلكِ أرادوا تَجْنِيسَ أصواتِ الحروفِ
المتناوِرةِ في بناءِ الكلمةِ (٢٤).

وهذا التَّجْنِيسُ (التأثيرُ الصوتيُّ) بينِ
حروفِ اللسانِ موجودٌ أيضاً في اللغاتِ الساميةِ،
كما هو موجودٌ في العربيةِ مع اختلافِ طفيفٍ،
ومن مظاهره:

- تتأثَّرُ "تاء" الصيغةِ الانعكاسيةِ "تاءُ الافتعالِ"
في العربيةِ، والعبريةِ، والآراميةِ بأصواتِ
الصفيرِ المفخمةِ أو المجهورةِ التي تتبادلُ
معها الأمكنةُ.

- تَتَحَوَّلُ "التاء" إلى "دال"؛ بتأثيرِ صوتِ حرفِ
"الباء" الواقعِ عيناً للكلمةِ؛ ففي الآشورية:
kbt تَتَحَوَّلُ إلى kbd في الساميةِ الغربيةِ.

(٢٥) انظر بتصريف: فقه اللغات السامية (٥٦).

(٢٦) انظر: المقترض، للمبرد (٣٣٣/١)، والممتع الكبير في
التصريف، لابن عصفور الأسييلي (٤٠١)، وشرح شافية ابن
الحاجب، للأستراباذي (٢٣٨/٣).

(٢٣) المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني (٥٤٤).

(٢٤) انظر: الكتاب (٤٧٨/٤)، والمنصف شرح كتاب التصريف
(٥٤١).

هي الابتداءُ بالساكنِ -أول المدغمين-، وهذا غيرُ جائزٍ في العربية.
 أمَّا الإدغامُ في بناءِ "تَقَاعَل" ممَّا أوَّلُه أَلْفٌ وصلٍ مُجْتَلَبَةٌ للنطقِ بالساكنِ، وبعدها مُدغمٌ، فهو من قبيلِ إدغامِ المتجانسينِ، كـ "أَدَارَك"، و"أَتَأَقَل"، وأصلُهُما: "تَدَارَك"، و"تَتَأَقَل"، حيثُ قَلِبَ الحرفُ الأولُ من جنسِ الثاني، ثمَّ أُدغِمَا معًا، واجْتَلِبَتْ أَلْفُ الوصلِ للنطقِ بأولِ المُدغمينِ الساكنينِ.

(ب) إلحاقُ الصيغِ الصرفيةِ بتجاورِ حرفينِ متماثلينِ، كإلحاقِ "جَلِبَب"، و"شَمَلَل" بـ "تَحَرَج" في بناءِ الرباعيِّ من الأفعالِ "فَعَلَل". وإلحاقِ "قَرَدَد"، و"مَهْدَد"، بـ "جَعْفَر" في الرباعيِّ من الأسماءِ. وإلحاقِ "عَفَنَجَج"، و"أَلْنَدَد" بـ "سَفَرَجَل" في الخماسيِّ "فَعَلَل". وإدغامُ المثليينِ في هذه الأبنيةِ يُبطلُ غرضَ الإلحاقِ، والأحكامُ الموضوعَةُ للتخفيفِ؛ إذا أدَّتْ إلى نَقْضِ أغراضِ مقصودةٍ تُرِكَتْ" (٢٩).

(ج) أمنُ اللبسِ بينِ الصيغِ الصرفيةِ، كـ "طَلَل"، و"سُرُر"، فإنه لا يُدغمُ المِثْلانِ فيهما، فلو قيل: "طَل"، لم يُعْلَمَ أهو على بناءِ "فَعَل"، أم "فَعَل"، كـ "جَد"؟ ولو قيل: "سُر" لم يُعْلَمَ أهو على بناءِ "فَعَل" أم "فَعُل" كـ "كُر"؟

وقد أضفى ابنُ جني على هذه الحالةِ بُعْدًا صوتيًّا؛ إذ رأى أنَّ إظهارَ المثليينِ في هذه الصيغِ كان للفصلِ بينهما بصوتِ آخرٍ، هو صوتُ حركةِ الحرفِ الأولِ منهما؛ ولذلك قَوَّضَهُ الحركةُ وَحَصَّنَتْهُ

التي تُساوي ضِعْفَ الحركةِ القصيرةِ، فلا فرقَ بين "قَدَم"، و"قَدَم" سَوَى في قِصَرِ المُدَّةِ الزمنيةِ لِحَبْسِ الهوائِ في الكلمةِ الأولى، وطولِها وتَوَثُّرِ اللسانِ في المخرَجِ في الكلمةِ الثانيةِ. ولم يَكُنْ هذا التصورُ ببعيدٍ عنِ فكرِ علماءِ العربيةِ، إذ الحركاتُ والحروفُ أصواتٌ بعضها أعظمُ من بعضٍ؛ فسمُّوا الصوتَ العظيمَ حرفًا، والصوتَ الضعيفَ حركةً، وإنَّ كانا في الحقيقةِ شيئًا واحدًا (٢٧). أمَّا الصرفيون العربُ القدامى، فيرون أنَّ المُضَعَّفَ صامتٌ مكرَّرٌ (صامتَانِ قَصِيرَانِ)، وهذا ما قصدوا إليه عندَ تعريفهم الإدغامَ (٢٨).

ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أمرٍ؛ فَإِنَّ مَيْلَ الذوقِ اللغويِّ العامِّ إلى إدغامِ المثليينِ، كُلَّمَا أمكِنَ إلى ذلكِ سبيلًا، لا يَنْفِي وقوعَ ما يُخَالِفُ هذه الظاهرةِ، وتجاورَهما غيرَ مُدغمينِ، مُسْتَقْتَلينِ في بعضِ الصيغِ؛ لأسبابٍ صوتيةِ، كالتقاءِ الساكنينِ، وهو ما تَأْبَاهُ اللغةُ، أو لأسبابٍ صرفيةِ تتعلقُ بأمنِ اللبسِ بينِ الصيغِ، أو إلحاقِ بعضها بأوزانٍ مطردةٍ في اللغةِ، ويتناولُ البحثُ هذه الضوابطِ في النقاطِ الآتيةِ:

(أ) وقوعُ المثليينِ أصليينِ في صدرِ كلمةٍ ثلاثيةِ، نحو: "دَدَن": اللهو واللعب"، و"بَبَر": حيوانٌ يشبهُ النَّمْرَ". ورغمَ أنَّ تجاورَهما مُؤَدَّنٌ بإدغامِهما؛ فإنه غيرُ جائزٍ؛ لعلَّةِ صوتيةِ،

(٢٧) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (٢٠٤/٥)، والأشباه والنظائر في النحو (٢١٧/١).

(٢٨) انظر بتصرف: التطور النحوي للغة العربية (٥٣)، والمنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٢٠٧).

(٢٩) شرح المفصل، لابن يعيش (٥١٥/٥).

شِنَتْ أَخْفَيْتَ، وكانتِ الرِّزَّةُ على حالِها
... "(٣١).

وإدغامُ المثليين في هذه الصيغة على ثلاثة
وجوهٍ من لغاتِ العرب، هي: "قَتَلْ"، و"قَتَّلْ"،
و"قَتَّلْ". ويُحْمَلُ على هذه الوجوه بناءً اسمي
الفاعلِ والمفعولِ، فقد جاءَ في شواذِ القراءاتِ قوله
﴿كَلِمَاتٌ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] حيث
قُرئ: ﴿ مُرَدِّفِينَ ﴾، و﴿ مُرَدِّفِينَ ﴾. والأصلُ:
"مُرْتَدِّفِينَ"، حيثُ أُدْغِمَتِ "التاءُ" في "الدالِ"،
وَحُرِّكَتِ "الراءُ"؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَضُمَّتْ تارةً
إتباعاً لضمةِ "الميمِ"، وكُسِرَتْ تارةً أخرى إتباعاً
لكسرةِ "الدالِ" (٣٢).

وقد نَصَّ كلُّ من ابنِ عصفورِ الأشبيليِّ،
وأبي حيانِ الأندلسيِّ على أنَّ بناءَ "قَتَّلْ"، بكسرِ
المُدْغَمَيْنِ إتباعاً لكسرةِ الفاءِ، أقلُّ اللغتينِ، فقد
حُكي: "فِتَحُوا" في "أُفْتَتَحُوا" (٣٣).

ويُسَكَّلُ تَعَدُّدُ صيغِ الإدغامِ لبناءِ "أفْتَعَلَ"،
عندما يكونُ فاءُ الكلمةِ "تاءً" جانباً مُهمَّماً من
جوانبِ التطورِ الصوتيِّ في نطقِ المتماثلينِ،
فالإظهارُ -رغمَ ثقَلِهِ- يناسبُ القبائلَ العربيةَ التي
تَميلُ إلى التَّأَنِّي في النطقِ؛ كقبائلِ الحجازِ. أمَّا
إدغامُهما، فيناسبُ القبائلَ التي تَميلُ إلى السرعةِ
في النطقِ. ويبدو ذلك من عَزْوِ أبي حيانِ
الأندلسيِّ ببناءِ "قَتَّلْ"، بالكسرِ والإتباعِ إلى مَنْ

من الإدغامِ (٣٠). أي: أنَّ الثقلَ ليس سببُهُ
تكرارِ الصامتَيْنِ، وإنَّما سببُهُ تكرارِ المقاطعِ
الصوتيةِ لأبنيةِ صيغةِ الثلاثيِّ "فعل"، حيثُ
تتكوَّنُ من ثلاثةِ مقاطعٍ قصيرةٍ مفتوحةٍ هي:
"ص ح / ص ح / ص ح"، وسناقشُ هذه المسألةَ
في المتنافاتِ الصوتيةِ لتواليِ الحركاتِ، إن شاء
الله.

(د) وقوعُ أولِ المثليينِ مُدْغَمًا في حرفٍ من
جنسِهِ، نحو: "جَسَسُ" جمعُ "جاسُ". فلو
أدْغَمَّا لَتَرْتَبَ على ذلكِ أمران: الأولُ،
تسكينُ ثانيِ المُدْغَمَيْنِ، فيؤدي إلى التقاءِ
ساكنينِ، والثاني، تقويْتُ الغرضِ من
الإدغامِ الأولِ، وزوالِ بناءِ الجمعِ، حيثُ
يَتَحَوَّلُ الجمعُ من بناءِ "فَعَّلَ" إلى بناءِ
"فَعَلَّ"، والأخيرُ ليس من أبنيةِته.

لكن وردَ في كلامِ العربِ بعضُ الصيغِ
مُدْغَمَةٌ وغيرِ مُدْغَمَةٍ في آنٍ معًا، وهي مَعْرُوءَةٌ
إلى بعضِ قبائلِ العربِ، وليس التَّعَدُّدُ فيها ببعيدٍ
عن التطورِ الصوتيِّ الذي يلحقُ الكلماتِ
وصيغهاِ الصرفيةِ؛ بقصدِ التخفيفِ والبعدِ عن
الثقلِ في نطقِ الأمثالِ متواليَّةً، وسأعرضُ بعضَ
النماذجِ التي تُدَلِّلُ على ذلكِ:

(أ) إظهارُ المثليينِ وإدغامُهما في بناءِ "أفْتَعَلَ"،
كـ "أفْتَتَّلْ"، و"يَقْتَتِّلْ". يقولُ سيبويه: "وممَّا
يجري مجرى المنفصلينِ، قولك: "أفْتَتَّلُوا،
ويَقْتَتَّلُونَ"، وإنَّ شِنْتَ أَظْهَرَتْ وَبَيَّنَّتْ، وإنَّ

(٣١) الكتاب (٤/٤٤٣)،

(٣٢) انظر: المحتسب (١/٣٨٧)، والتبيان في إعراب القرآن،

للعكبري (٢/٦١٧-٦١٨)، والتبيان في إعراب غريب القرآن، لابن

الأنباري (١/٣٨٤).

(٣٣) الممتع الكبير في التصريف (٤٠٧). وانظر: المبدع في

التصريف (٢٤٧).

(٣٠) انظر الخلاف في الترتيب بين الحرف والحركة:

سر صناعة الإعراب (١/٢٩).

الحركات" (٣٦). أي أنهم عدلوا عن التخفيف بإدغام المثليين إلى التثنية بإظهارهما؛ لئلا يلحق بنية الفعل تغيير بالحذف أو بالقلب عند تحرك أول المثليين المعتلين، فيضغ المعنى المراد من الصيغة، عند قلب أول المثليين ألفاً؛ لتحركه وفتح ما قبله، فيقال: "حاي"، و"عاي"، ثم يستدعي ذلك قلب الحرف الثاني؛ لتطرفه بعد الألف.

(ج) إظهار المثليين الساكنين ثانيهما، ونطقهما ثقيلين في آخر الفعل؛ لعل نحيوية، أو صرفية (٣٧)؛ كأن يسكن لاتصاله بضمائر الرفع المتحركة، كقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ وَأُمَّدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ٦]. أو لجزم مضارعه، كقوله ﷻ: ﴿وَمَنْ يَخْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَد هَوَى﴾ [طه: ١٨١]. أو عند تصرف الأمر من مضارعه، كقوله ﷻ: ﴿وَإِخْلُ عُقْدَةَ مَنْ لِسَانِي﴾ [طه: ٢٧].

والعلة في فك إدغام المثليين مع الماضي والأمر من هذه الأفعال أن السكون في آخر الفعل علامة بناء، وفي المضارع علامة إعراب، وقد حرك أول المثليين؛ لئلا يلتقي ساكنان. وقد عزي ذلك إلى أهل الحجاز، فإن عدولهم عن "الخفة" إلى "الثقل" - رغم ميلهم إلى اقتصاد الجهد - كان للمحافظة على علامة البناء، أو علامة الإعراب في الفعل.

(٣٦) شرح المفصل، لابن يعيش (٥٠٥/٥)، وانظر: المنصف شرح التصريف (٤٣٦).

(٣٧) انظر هذه الحالة في: الكتاب (٥٣٤-٥٣٠/٣)، وشرح شافية ابن الحاجب، للأستراباذي (٢٦٤-٢٤٤/٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٤٤-٣٤٣/١).

يقول في "يفتعل": "يفتعل"، ويجوز كسر "القاف"؛ للالتقاء الساكنين، فتقول: "قتل"، ويقتل (٣٤). ولعله يشير بذلك إلى قبائل "تميم" التي عزي إليها كسر حرف المضارعة.

(ب) وقوع المثليين حرفي علة في آخر الفعل، نحو: "حَيَّ"، و"عَيَّ"، و"حَيَّ"، و"عَيَّ". ومن القراءات القرآنية قوله ﷻ: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]. وهذا هو الأصل؛ لأن الحرفين متماثلان ومتحركان، مثل: "شد"، و"مد".

وقرئ بالإظهار: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾. وفي هذه القراءة وجهان:

- الأول، حمل الماضي على المستقبل في إظهار المثليين، وهو "يحياً".

- والثاني، أن حركة الحرفين المتماثلين مختلفة - بالكسر، والفتح -، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين؛ فجاز الإظهار، كما في: "لحخت عينه، وضرب البلد إذا كثر ضبّه" (٣٥).

فمن أدغم: ﴿حَيَّ﴾ مال إلى التخفيف، وهذا هو الأصل في اللغة. ومن أظهر: ﴿حَيَّ﴾ تجشمت ثقل النطق بحرفي العلة المتماثلين في آخر الفعل، وذلك لعل صرفية، هي أنهم كرهوا إعلال "عين" الفعل و"لامه" معاً؛ فنزلوا الأول منزلة الصحيح، وأقروه على لفظه في الماضي، ووقفوه ما يستحقه من

(٣٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٣٤٢/١).

(٣٥) التبيان في إعراب القرآن (٦٢٥-٦٢٦)، والتبيان في إعراب غريب القرآن (٣٨٨/١).

وجوه القراءات القرآنية؛ فلم يكن الإدغام أقلّ شيوعاً من الإظهار في اللغة العربية، إن لم يزيد في ذلك عليه (٤٠).

ويَتَقَرَّعُ على ظاهرة جواز فكّ المثليين وإدغامهما في الاختيار مسألة: "إجراء المدغم مجرى غير المدغم في الشعر"، ومن ذلك قول قنبر بن أمّ صاحب:

مَهْلًا أَعَادِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ، وَإِنْ ضَنِينُوا (٤١)

وقول العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٤٢)

حيث اضطرّ الشاعران، فَرَدًّا الْمُضَعَّفَ إلى الأصل، وأظهره، وحرّكاه بما يكون له من الحركات، فالأصل في "ضننوا": "ضنوا"، وفي "أظّل": "أظّل" (٤٣).

وبعد، فقد كانت هذه أمثلةً قصدت إليها في سبيل الاستدلال على ظاهرة جواز وقوع التنافر الصوتي في البنية الصرفية، من خلال أصوات الحروف المتجانسة، وأصوات الحروف المتماثلة في المخرج. وقد ثبت أنّ النظام الصرفي لم يرفضها رفضاً تاماً؛ فهي جزء من رصيده اللغوي، وإنّما وضع لها الضوابط والشروط التي تُجيزها في الاستعمال اللغوي. وهذا الإجراء ذاته قد اتّبعه

ولكن سَلَكَتْ بعضُ القبائل العربية التي مَالَتْ إلى فكّ إدغام المثليين عند إسناد الفعل المضعف الثلاثي، مكسور "العين" إلى ضمائر الرفع المتحركة مسلك التخفيف بحذف أول المثليين على أصحّ الأقوال، فقالوا في "ظَلَلْتُ": "ظَلْتُ"، بحذف عين الفعل، وفتح الفاء. و"ظَلْتُ"، بحذف العين، والقاء كسرتها على الفاء (٣٨).

وقد قرئ قوله ﷻ: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾

[الواقعة: ٦٥] بالوجه الثلاثة: فعلى الأصل: ﴿ فَظَلَلْتُمْ ﴾، وقرئ بالتخفيف: ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾، و ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾ (٣٩).

أمّا إدغام المثليين في هذه الحالات؛ فقد ورد عند أهل البادية، وعلى رأسهم قبائل تميم؛ حيث قالوا: "رَدْتُ، ولم يَرْتَدِّ، ورُدِّ". وقد جاء على هذه اللغة قراءات قرآنية سبعة، كقوله ﷻ: ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤]. وقوله ﷻ: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر: ٤].

وهكذا؛ تأخذ الظواهر اللغوية التي تُجيز وقوع التنافر الصوتي في البنية الصرفية بضوابط محدّدة حُجِّبَتْها من القراءات القرآنية السبعة التي وَرَدَتْ بإظهار المثليين، وإدغامهما معاً؛ ولذلك ذهب الدكتور عبده الراجحي إلى شهرة القراءة بالإدغام وتفضيلها بين القراء، ومشاركتهم لها في

(٤٠) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية (١٣١).

(٤١) البيت من بحر البسيط، في الكتاب (٢٩/١)، والمقتضب (٣٥٤/٣).

(٤٢) البيت من الرجز، في ديوانه (٢٣٦/١).

(٤٣) انظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي (٦٤-٦٣).

(٣٨) انظر: معاني القرآن، للفراء (١٩٠/٢)، والمسائل الحليبات (١٤٠-١٣٩).

(٣٩) معاني القرآن (١٩٠/٢)، والكشاف (١٢١٦/٤)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٤١٨/٢).

- الأولى، عند سكونهما، وفتح ما قبلهما، نحو: "تَوَزَّ"، و"بَيَّتْ".

- والثانية، عندما يتحركان بحركة قصيرة، نحو: "وَضِعَ"، و"يُسِّرَ".

وفي هاتين الحالتين يُعَامَلُ هذان الصوتان باعتبارين: "الأول"، أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية. والثاني، أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية" (٤٥).

أما "الألف" من الناحية الصوتية فلا تكون إلا مَدًّا في اللغة العربية؛ فهي مُشَبَّعَةٌ عن الفتحه القصيرة التي تناسبها. غير أنها من الناحية الصرفية الاشتقاقية منقلبة عن أصل هو "الواو"، أو "الياء"، فأصل الفعل "صَامَ: صَوَمَ"، وأصل الفعل "سَارَ: سَيَّرَ". ورغم اتفاق الفعل وأصله في البناء الصرفي "فَعَلَ"؛ لاعتماد الميزان الصرفي على فكرة الأصل أو جذر الكلمة؛ فإنهما مختلفان من منظور الأصوات، فبينما يتكون الفعل "صَامَ" من مقطع طويل مفتوح، ومقطع قصير مفتوح (ص ح / ح / ص ح)؛ يتكون "صَوَمَ" من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة (ص ح / ص ح / ص ح)؛ ولذلك يجب الحذر عند التعامل مع حروف المد في بنية الكلمة؛ لاعتبارات صوتية تتعلّق بوصف الاستعمال اللغوي لها، وأخرى صرفية تكشف الجوانب المعيارية فيها (٤٦).

(٤٥) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٣١).

(٤٦) أفدث في ذلك من مقارنة الدكتور أحمد كشك بين الوزن الصرفي والوزن المقطعي في كتابه: من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي (٢٥).

الصرفيون مع المتغيرات الصوتية في توالي الحركات، وهذا موضوع المبحث الثاني.

المبحث الثاني: المتغيرات الصوتية في توالي الحركات

الحركة قيمة صوتية في بنية الكلمة، فهي تتفاعل وأصوات الحروف "الصوامت"، أو الحركات "الصوائت" المجاورة لها، فنقوي الحرف وتخصّنه من الإدغام أو الإبدال، وتحدّد المدة الزمنية المستغرقة للنطق به؛ ولذلك وعلى الصرفيون العرب العلاقة الصوتية الكمية بين الحركات في النظام المقطعي للكلمة، إذ قسّموا الحركات إلى حركات قصيرة، وأخرى طويلة. أما الحركات القصيرة فهي الفتحه، والكسرة، والضمه، والحركات الطويلة فهي حروف المد، الألف، والياء، والواو. يقول ابن جني في ذلك: "الحركات أبعاض حروف المد واللين...، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحه الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمه الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة" (٤٤).

ويراعي النظام الصوتي المناسبة بين الحركات ومجانسة بعضها البعض. وعلى أساس ذلك تكون حروف المد حركات "صائتة"؛ إذا سبقَتْ بما يجانسها من حركات قصيرة، نحو: "كِتَابٌ"، و"عَمُودٌ"، و"قَضِيبٌ". أما في حال غياب تلك المناسبة الصوتية عنها؛ فتصير حروفاً صامتةً أو أشباه حركات، وهذا لا يكون إلا مع صوتي "الواو"، و"الياء"، في حالتين هما:

(٤٤) سر صناعة الإعراب (١٧/١).

"أصوات انطلاقيّة، تَحْدُثُ من ذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها، وليس للفم من دور في إنتاجها سوى اتخاذه شكلاً مُعَيَّنًا... (٤٨). ومع تتابع أصوات الحركات، دون اعتراض للهواء في مجرى الفم يزيد التنافر الصوتي، والنقل في نطق الكلمة.

وعند استقراء كلام العرب وُجِدَ أَنَّ المتنافات الصوتية وقعت بتوالي أربع حركات في بناء الرباعيِّ "فَعَلِل"، كـ "عَلِيْطٌ"، محمولاً في اشتقاقه على بناء الخماسيِّ "فَعَالِل" كـ "عَلَابِطٌ" المزيد بالألف. ودليل ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال: "فَعَالِل" جائز فيه، تقول: "عَجَالِطٌ، وَعَجَلِطٌ"، و"عُكَالِطٌ، وَعُكَلِطٌ"، و"دُوَادِمٌ، ودُوْدِمٌ" ... (٤٩).

وقد ربط الصرفيون العرب بين الصيغتين على أساس فكرة الأصل، وأن حذف الألف من "فَعَالِل" للتخفيف (٥٠). ويختص هذا التخفيف بصوت الحركة الطويلة (الألف) لا بالصيغة الصرفية؛ إذ إنَّ النقل الحادث من توالي الحركات مرَّده تفاعل المقطع الصوتي المتحرك بالألف مع ما يجاوره من المقاطع الصوتية المماثلة أو المقاربة له.

(٤٨) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٢٩). وانظر: حديث براجشتراسر عن ثنائية الثبات والانتقال في أصوات الحروف والحركات. التطور النحوي للغة العربية (٥٥-٥٦).

(٤٩) الكتاب (٢٨٩/٤)، وانظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٥).

(٥٠) انظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٥)، وشرح المفصل، لابن

يعيش (١٤٦/٣).

ومهما يكن من خلاف حول توصيف بعض الحركات في الدرسيين الصوتي والصرفي؛ فإن علماءنا -رحمهم الله- قد أدركوا أن للعرب ذوقاً لغوياً في استعمال الحركات، يقوم على المناسبة الصوتية بينها؛ حيث تحاموا التنافر الصوتي والنقل فيها كما تحاموهم في أصوات الحروف؛ لما أنسوا من بعضها خفة، كالفتحة والألف، ومن بعضها الآخر ثقلاً؛ كالكسرة، والضمة، والياء، والواو. وإذا وُجِدَتْ بعض المتنافات الصوتية التي تنتج عن توالي الحركات في الأبنية الصرفية؛ فإن لها ضوابط تُسَوِّغُها لاعتبارات صوتية خاصة بمن ينسب نطقها من قبائل العرب، ولأخرى اشتقاقية تتعلق بالنظام الصرفي في العربية، وهو ما يستبين في المسائل الآتية:

(١) التوالي الكمي للحركات في (فَعَلِل، وفَعَالِل):
يأبى الذوق اللغوي توالي أكثر من ثلاث حركات في النظام المقطعي للكلمة العربية؛ وكلما كانت الصيغة الصرفية أقل في حركاتها، ومقاطعها الصوتية كثر شيوعها على الألسنة، واستعمالها، وتعددت اشتقاقاتها، ومن ثمَّ تصرّف العرب في أبنية الثلاثي أكثر من تصرّفهم في أبنية الرباعي، وتصرّفوا في أبنية الرباعي أكثر من أبنية الخماسي، وليس ذلك لشيء إلا لأنه أقل في حروفه، فحَفَّ على ألسنتهم (٤٧).

ويُسبِّب نطق أكثر من ثلاث حركات متوالية في بناء الكلمة ثقلاً وجهداً عضلياً على جهاز النطق. والتفسير العلمي لذلك أن الحركات

(٤٧) انظر: الممتع الكبير في التصريف (٥٦).

- الأول، اختيَارُ أخفِّ الحركاتِ (الفتحة)؛ لتكونَ حركةً بِنَاءٍ في آخرِ مقطعٍ صوتيٍّ لكلِّ جزءٍ من العدديّينِ المركبَيْنِ؛ لتتسقَ مع حركاتِ المقاطعِ الأخرى فيكونَ التماثلُ الحركيُّ نوعاً من التخفيفِ عندما يعملُ جهازُ النطقِ في اتجاهٍ واحدٍ في أثناءِ التصويِتِ بالحركاتِ المتواليّةِ.

- والثاني، فَصَلُ الحركاتِ الخفيفةِ المتماثلةِ بحركةٍ ثقيلةٍ مخالفةٍ لها؛ لإحداثِ تنوُّعٍ صوتيٍّ. فقبائلُ "تميم" تكسرُ "الشين" في "عَشْرَ"؛ طلباً للخفّةِ، وهذا يتفقُ مع عاداتهم النطقية التي تَمِيلُ إلى الكسرِ، دونَ الفتحِ.

- والثالث، الفصلُ بين المتحركاتِ بساكنٍ، كأنَّ تُسَكِّنُ "العين"، أو "الشين" في "عَشْرَ"، فيقال: "أَحَدَ عَشْرَ"، أو "أَحَدَ عَشْرَ"، وهذا معزوٌّ لقبائلِ الحجازِ (٥٢).

وينصُّ بروكلمان على أنَّ الحركاتِ في العددِ "عَشْرَ"، أو "عَشْرَةَ" في اللغاتِ الساميةِ تختلفُ؛ حسب إفرادها وتركيبها مع عددٍ آخرٍ، فالسُريانية تُسَكِّنُ "الشين"، والحبشية والعبرية تفتحانها، والأكدية تكسرُها (٥٣). ويُبيِّنُ هذا الاختلافُ الحركيُّ ميلَ اللغاتِ الساميةِ -ومنها اللغةُ العربيةُ- إلى ضبطِ توالي أكثر من أربع حركاتٍ في المقاطعِ الصوتيةِ للأعدادِ المركبةِ. غيرَ أنَّه لا يتوافرُ لدى المهتمين بدراسةِ السامياتِ معلوماتٌ

أمَّا من منظورِ التحليلِ الصرفيِّ؛ فإنَّ البنائين: "فَعَلِلَ"، و"فَعَالِلَ" مستعملان غيرُ مهملين، وإحدى الصيغتين مجردةٌ، والأخرى مزيدةٌ. ولا خلافٌ بينهما إلا من الناحيةِ الصوتيةِ في المقطعِ الثاني منهما: (ص ح)، و (ص ح ح)، فجمالُ ظهورِ المقطعِ الطويلِ المفتوحِ (ص ح ح) في الكلماتِ المزيدةِ والصيغِ الاشتقاقيةِ، وعند إعلالِ بعضِ أصواتها، ويختفي تماماً من كافةِ أبنيةِ الصيغِ المجردةِ، في الوصلِ أو الوقفِ (٥١). كما أنَّ المدةَ الزمنيةَ لنطقِ المقطعِ الطويلِ المفتوحِ (ص ح ح) أطولُ من نطقِ المقطعِ القصيرِ المفتوحِ (ص ح)، على أساسِ أنَّ "الألفَ" حركةً طويلةً للفتحةِ القصيرةِ.

ويقعُ التماثلُ الحركيُّ المنفُورُ منه بأكثر من أربع حركاتٍ في المركبِ العدديِّ من "أَحَدَ عَشْرَ" إلى "تِسْعَةَ عَشْرَ"، وهو في حكمِ الكلمةِ الواحدةِ عند الصرفيين العربِ. ويختلفُ كمُّ الحركاتِ المتواليّةِ والمقاطعِ المتماثلةِ فيه، فهي ستُّ حركاتٍ في "أَحَدَ عَشْرَ"، ومقاطعُها قصيرةٌ مفتوحةٌ (ص ح)، أو سبعُ حركاتٍ في "ثَلَاثَةَ عَشْرَ"، فكلُّ مقاطعِها الصوتيةِ قصيرةٌ مفتوحةٌ (ص ح) ما عدا المقطعَ الثاني، فهو مقطعٌ طويلٌ مفتوحٌ (ص ح ح). ويضبطُ النظامُ الصرفيُّ توالي هذا الكمِّ من الحركاتِ بثلاثةِ إجراءاتٍ، هي:

(٥٢) انظر: شرح كافية لابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (٢٩٥/٣).

(٥٣) فقه اللغات السامية (١٠٦)، ولغة تميم دراسة تاريخية وصفية (٢٩٤).

(٥١) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي (٥٧).

تُرَجِّحُ أَيَّ إِجْرَاءَاتِ هَذِهِ الصِّيغِ الْمَذْكُورَةِ تَكُونُ
أَصْلًا لِلتَّغْيِيرَاتِ الصَّوْتِيَةِ الْآخَرَى.

(٢) إِتْبَاعُ الْحَرَكَاتِ الْقَصِيرَةِ الثَّقِيلَةِ فِي الْأَبْنِيَةِ:

غَايَةُ الْإِتْبَاعِ الْحَرْكِيِّ التَّخْفِيفُ؛ لَدَرَجَةِ أَنْ
العَرَبُ كَانُوا يُضَحُّونَ أحيانًا بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فِي
نَهَائَةِ الْكَلِمَةِ؛ لِتَتَّبَعَ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ
الَّتِي بَعْدَهَا، وَحُمِلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
أَبِي عُبَيْدَةَ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
[الْفَاتِحَةُ: ٢] مَكْسُورَتَيْنِ. وَرَغْمَ أَنَّ حُرْمَةَ الْإِعْرَابِ
تَقْضِي حُرْمَةَ الْبِنَاءِ؛ فَإِنَّهُمْ شَبَّهُوا رُكْنِي الْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةَ بِالْجِزْرِ الْوَاحِدِ؛ فَجَزَّتِ الْجُمْلَةُ فِي الْإِتْبَاعِ
مَجْرَى "إِبِلٍ"، وَ"إِطِلٍ" (٥٤).

(أ) الْإِتْبَاعُ الْحَرْكِيُّ فِي بِنَاءِ (فَعَل) الْحَلْقِيِّ الْعَيْنِ:
مِنْ صُورِ الْإِتْبَاعِ فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ الْمُمَاثِلَةِ
الْحَرْكِيَّةِ بِالْكَسْرِ، حَيْثُ كَسَرُوا "الفَاءَ" إِتْبَاعًا
لِكسْرَةِ "العَيْنِ" فِي بِنَاءِ الثَّلَاثِيِّ "فَعَلٍ"، حَلْقِيَّ
العَيْنِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، فَقَالُوا فِي "فَخَذٌ":
"فَخَذٌ، وَفَخَذٌ، وَفَخَذٌ". وَفِي "شَهْدٌ"، وَ"نَعَمٌ": "شَهْدٌ،
وَشَهْدٌ، وَشَهْدٌ"، وَ"نَعَمٌ، وَنَعَمٌ، وَنَعَمٌ". وَأَلْحَقَ ابْنُ
مَالِكٍ الْأَنْدَلِسِيُّ بِهَذَا الْبِنَاءِ "فَعِيلٍ" فِي الصِّفَاتِ،
فَيُقَالُ: "شَهِيدٌ، وَشَهِيدٌ"، وَ"صَيِّلٌ، وَضَيِّلٌ" (٥٥).

وَقَدْ عَزَى رِضَى الدِّينِ الْأَسْتَرَابَادِي جَمِيعَ
تَقْرِيعَاتِ بِنَاءِ "فَعَلٍ"، الْحَلْقِيِّ الْعَيْنِ إِلَى بِنِي تَمِيمٍ،
وَذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ لَا يُغَيِّرُونَ الْبِنَاءَ، وَلَا يُفَرِّغُونَ
(٥٦).

وَمَا يَغْنِينَا مِنْ هَذِهِ اللَّغَاتِ-بِصَرْفِ النَّظَرِ
عَنْ شِيوعِ بَعْضِهَا أَوْ أَصَالَتِهِ-الْمُتَنَافِرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ
لِلْحَرَكَاتِ فِيهَا، وَهِيَ إِتْبَاعُ الْكسْرَةِ الْكسْرَةَ فِي
"فَعَلٍ"، وَ"فَعِيلٍ". وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكسْرَةَ أَثْقَلُ مِنْ
الْفَتْحَةِ، وَفِي الْإِتْبَاعِ الْحَرْكِيِّ بِهَا مِضَاعِفَةٌ لِلثَّقَلِ
فِي هَذَا الْبِنَاءِ، خَاصَّةً مَعَ حُرُوفِ الْحَلْقِ؛ وَلِذَلِكَ
لَجَأُوا إِلَى الْمَخَالَفَةِ الصَّوْتِيَّةِ وَالتَّخْفِيفِ بِالتَّسْكِينِ،
بَعْدَ إِتْبَاعِ "الفَاءِ" لِلْعَيْنِ فِي كَسْرِهَا، فَقَالُوا: "فَعَلٍ".
وَقَدْ عَلَّلَ الصَّرْفِيُّونَ الْعَرَبُ قَبُولَ النَّطْقِ بِحَرَكَتَيْنِ
ثَقِيلَتَيْنِ فِي بِنَاءِ حَلْقِيَّ الْعَيْنِ بِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ
الشَّيْءِ إِلَى مِثْلِهِ أَخْفُ مِنْ الْخُرُوجِ إِلَى مَا يَخَالِفُهُ.
وَأَنَّ الْعِلَّةَ مِنْ تَسْكِينِ "العَيْنِ" بَعْدَ الْكسْرِ أَنَّ حَرْفَ
الْحَلْقِ ثَقِيلٌ فِي حَالِ اسْتِقَالِهِ، فَلِذَلِكَ آثَرُوا التَّخْفِيفَ
فِيهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَشَدَّ تَسْفُلًا، كَانَ أَكْثَرَ اسْتِقْتَالًا
(٥٧).

وَقَدْ وَضَعَ أَبُو حِيَانَ الْأَنْدَلِسِيُّ ثَلَاثَةَ ضَوَابِطَ
لِقَبُولِ الْمُتَنَافِرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْحَرْكِيَّةِ فِي صِيغَتَيْ:
"فَعَلٍ"، وَ"فَعِيلٍ"، وَهِيَ:
- "أَلَّا يَكُونُ مِمَّا شَدَّتِ الْعَرَبُ فِي فَكِّهِ، نَحْوَ:
"لَحِثَتْ عَيْنُهُ".
- أَوْ اتَّصَلَ بِأَخْرِ الْفَعْلِ مَا يُسَكِّنُ لَهُ، نَحْوَ:
"شَهَدْتُ".
- أَوْ كَانَ اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ "فَعَلٍ"، مَعْتَلِّ اللَّامِ،
نَحْوَ: "صَحَّحَ"، مِنْ قَوْلِهِمْ: "صَحَّحِي الثَّوْبُ،
صَحَّحِي، فَهُوَ صَحَّحٌ؛ إِذَا اتَّسَخَ"...؛ فَإِنَّ هَذِهِ لَا
يَجُوزُ تَسْكِينُ عَيْنِهَا" (٥٨)؛ وَذَلِكَ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ
سَاكِنَانِ فِي الْكَلِمَةِ، وَهُوَ مِمَّا تَأْبَاهُ اللَّغَةُ.

(٥٤) انظر بتصرف: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات
والإيضاح عنها (١١٠/١-١١٢). والأشباه والنظائر في النحو،
للسيوطي (٢٩/١، ٣٣).

(٥٥) انظر: شرح التسهيل (٦/٣).

(٥٦) انظر: شرح شافية ابن الحاجب (٤٠/١).

(٥٧) انظر بتصرف: شرح المفصل لابن يعيش (٣٩٠/٤).

(٥٨) التذليل والتكميل في شرح التسهيل (٨٠/١٠).

وَرَاءِ الْحُجْرَاتِ ﴿[الحجرات: ٤] ، وقوله ﷻ:
 ﴿وَهُمْ فِي الْعُرْفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبا: ٣٧].
 - أو فتح عين الجمع، فيقال: "عُرْفَاتٌ"،
 و"حُجْرَاتٌ"، على وزن: "فُعَلَاتٌ".
 ونقل أبو حيان الأندلسي زعم قوم بأن
 "عُرْفَاتٍ" جمع "عُرْفٍ"، فهو جمع الجمع، وليس
 جمع المفرد "عُرْفَةٌ" (٦١).

ولم يكن الإتياع الحركي في أبنية جمع الاسم
 الثلاثي، ساكن الوسط بالألف والتاء على درجة
 واحدة من الشيوخ والاطراد؛ حيث يُعَدُّ بناء
 "فُعَلَاتٌ"، كـ "جَفَنَاتٍ"، و"قَصَعَاتٍ" أشدَّ تَمَكُّنًا
 وشيوعًا من بناء "فُعَلَاتٍ"؛ كـ "عُرْفَاتٍ"،
 و"ظَلَمَاتٍ"، لأمرين:

- أولهما، أن "فُعَلَةً" أكثر من "فُعَلَةً"، وأخف
 لفظًا، فكان التوسع فيه أكثر.
 - وثانيهما، كراهية توالي الضمّتين؛ لتقليل النطق
 بهما متواليّتين.

هذا إذا كان الأمر متعلقًا بموازنة الثقيل
 بالخفيف في الجمع بـ "الألف والتاء"،
 وعندما قارن الصرفيون بين الثقيل والأثقل
 من الحركات في أبنية الجمع، رأوا أن الإتياع
 بالضم في "فُعَلَاتٍ" - وهو الأثقل - أكثر من إتياع
 الكسري "فِعَلَاتٍ" - وهو الثقيل -، لا لأن الكسرة
 أثقل من الضمة، ولكن لأن بناء المفرد في "فُعَلَةً"
 أقل من "فُعَلَةً"؛ قياسًا على قلة الكسر في باب
 "إِبِلٍ"، و"إِطِلٍ"، وكثرة الضم في باب "طُنُبٍ"،

ب) الإتياع الحركي في جمع الثلاثي، ساكن
 الوسط بالألف والتاء:
 يقع الإتياع الحركي الثقيل في جمع الاسم
 الثلاثي، ساكن الوسط بالألف والتاء. فإذا كان
 الاسم المفرد على "فُعَلَةً"، نحو: "سِدْرَةٌ"، و"كِسْرَةٌ"،
 فيجوز في جمعه
 بالألف والتاء ثلاثة أوجه (٥٩):

- أن يُجْمَعَ الاسم بتسكين "العين" على
 الأصل، فيقال: "سِدْرَاتٌ"، و"كِسْرَاتٌ" على
 وزن: "فِعَلَاتٌ".

- أو كسر عين الجمع؛ إتياعًا لكسرة "الفاء"،
 فيقال: "سِدْرَاتٌ"، و"كِسْرَاتٌ"، على وزن:
 "فِعَلَاتٌ".

- أو فتح عين الجمع، فيقال: "سِدْرَاتٌ"،
 و"كِسْرَاتٌ"، على وزن: "فِعَلَاتٌ".

وإذا كان المفرد على "فُعَلَةً"، نحو: "عُرْفَةٌ"،
 و"حُجْرَةٌ"؛ ففي جمعه ثلاثة أوجه أيضًا، هي
 (٦٠):

- أن يُجْمَعَ الاسم بتسكين "العين" على
 الأصل، فيقال: "عُرْفَاتٌ"، و"حُجْرَاتٌ"، على
 وزن: "فُعَلَاتٌ".

- أو ضم عين الجمع؛ إتياعًا لضمة "الفاء"،
 فيقال: "عُرْفَاتٌ"، و"حُجْرَاتٌ"، على وزن:
 "فُعَلَاتٌ" كقوله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ

(٥٩) انظر: الكتاب (٣/ ٥٧٩، ٥٨٠)، والمقتضب
 (١٨٨/٢).

(٦٠) انظر: الكتاب (٣/ ٥٨٠، ٥٨١)، والمقتضب
 (١٨٧/٢).

(٦١) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥٩٦/٢).

قبيل اختلاف السمات الصوتية بين قبائل العرب (٦٤).

وعند استقراء ضوابط المتنابرات الحركية في جمع المؤنث السالم؛ وجد البحث أن أهم ضابط وضعه الصرفيون للإتباع الحركي بين فاء "فَعَلَاتٍ" وعينها صحة "العين"، و"اللام" في "فِعْلَةٌ"، و"فُعْلَةٌ" (٦٥). فلا يجوز الإتباع بالكسر في "فَعَلَاتٍ"، و"فِعْلَةٌ"، و"فُعْلَةٌ"؛ استتقالاً للكسرة على "الياء" المَعْلَةٌ من "الواو"، المكسور ما قبلها.

ولا يجوز الإتباع بالكسر في "فَعَلَاتٍ"، و"واو" اللام، نحو: "رَشَوَاتٍ"؛ للثقل، ولئلا تنقلب "الواو" "ياءً"؛ فتلتبس الصيغ.

ولا يجوز الإتباع في "فَعَلَاتٍ" مع معتل العين بالواو، نحو: "دُولَاتٍ"؛ لاستتقال الضمة على "الواو". ولا في يائي اللام؛ لاستتقال "الياء" المضموم ما قبلها لأمًا، ولو قُلبت "الياء" "واوًا"؛ لالتبس الصيغ.

ويلاحظ أن احترازا إتباع المعتل "العين"، و"اللام" في "فَعَلَاتٍ" نوعان: "صرفية" تهدف إلى منع اللبس بين الصيغ الصرفية المعتلة، وذلك بالنظر للواو والياء على أنهما حرفان "صامتان". و"صوتية" تستنكر الثقل والتنافر الحركي، فتحريك "الواو" بالضمة أو بالكسرة يزيد في ثقلها؛ نظراً لوقوع "الواو" بين حركتين ثقيلتين متماثلتين -مناطق الإتباع- وهما الكسرتان في "فَعَلَاتٍ"، أو الضمتان

و"جُنُبٍ" (٦٢). فكان ذلك مراعاةً منهم لطرد الباب في كلاً البناءين، وحمل بناء الجمع على بناء مفرد؛ لأن المفرد "أول"، أو أصل له.

ويطمئن البحث إلى أن تعدد أبنية الجمع بالألف والتاء في: "فَعَلَاتٍ" بالتسكين وهو الأصل-، وبالإتباع الحركي بالفتح، أو الكسر، أو الضم يُمثل لغات العرب وعاداتهم النطقية في توالي الحركات وإتباعها، لكن يُلاحظ أن الحجازيين، رغم ميلهم إلى الخفة والسهولة في النطق؛ فإنهم يُتبعون بالضم في "فَعَلَاتٍ"، في حين يُنسب التسكين في "فَعَلَاتٍ" إلى التميميين، وناس من قيس (٦٣).

ويؤخذ من تنوع السمات النطقية للجمع "فَعَلَاتٍ" عند قبائل الحجاز، وقبائل تميم نتيجتان:

- أولاهما، أن تعدد هذه الأبنية يرجع إلى تطور أصوات حركاتها، على غرار ما حدث لبعض حروف اللغة، وهذا أمر مستقر في درس الصوتي الحديث.

- وثانيتهما، أن كل فريق منهما قد أخذ من الآخر بعض ما هو جائز عنده، فلعل هذا من التأثير والتأثرين لهجات العرب. ولذلك بنى الدكتور ضاحي عبد الباقي رأيه على أن نهج تميم الخاص واختلاف لغتها مع اللغة المشتركة في جمع المؤنث السالم يعد من

(٦٤) انظر: لغة تميم، دراسة تاريخية وصفية (٤٦٠).

(٦٥) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترابادي

(١١٣/٢).

(٦٢) انظر: الخصائص (١٨٠/٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش (٣)

(٢٤٨-٢٤٧).

(٦٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٥٩٥/٢).

وسيبيويه، و"العين" هي المحذوفة عند أبي الحسن الأخفش (٦٧).

وتختلف نظرة الصرفيين القدماء إلى مجيء بناء "مفعول" تاماً وناقصاً من الأجوف في العربية عن نظرة بعض المحدثين، فالقدماء ينظرون للأبنية من منظور الاشتقاق اللغوي، وأصالة "جذر" الكلمة الذي يُحتكَمُ إليه في إعلال المشتقات منه؛ فقد ورد الأجوف مُصَحَّحاً في الأفعال، نحو: "عَوَرَ"، و"طَوَّلَ" و"صَيَّدَ"،... كما وقع في بناء "مفعول"، فإجراء المعتل مجرى الصحيح كان للتبنيه على "أصل" الصيغة الصرفية، لا لأنه قد استُعمِلَ وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرفت عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ" (٦٨).

أما نظرة بعض المحدثين، فمبنية على نظرية التطور الصوتي للحركات وأشباهاها في الصيغ الصرفية عند العرب، فقد ذهب الدكتور رمضان عبد التواب إلى أن إتمام "مفعول" من الفعل الأجوف عند قبائل تميم، ومجيء المَعْلٍ مُصَحَّحاً من قبيل "الرَّكَّامِ اللُّغَوِيِّ"؛ لاعتقاده أن الظاهرة اللغوية الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة تماماً، بل تُزَامِنُها فترة قد تطول أو تُقْصُرُ، ثم تتغلب عليها؛ إلا أنها لا تقضي على أفرادها تماماً (٦٩). وقد وافقه في ذلك الدكتور فوزي حسن الشايب؛ فجعل إتمام "مفعول" من الفعل الأجوف هو الأصل في الاستعمال، فلم يكن ناقصاً وأتموه، وإنما بقي في

في "فُعَلَاتٍ". ولا يكون ذلك إلا باعتبار أن "الواو"، أو "الياء" شَبَّهَا حركة. ودليل الثقل عند الإتيان الحركي فيها أنهم أجازوا فتح "العين"؛ لاستخفافهم لها في الأبنية، فقالوا: "قِيَمَاتٌ"، و"دِيَمَاتٌ"، و"رِشَوَاتٌ"، و"دُولَاتٌ".

(٣) توالي الحركات وأشباه الحركات في بناء "مفعول" من الأجوف:

يتنافر صوتياً كُلُّ من "الواو"، و"الياء" - بوصفهما شَبَّهِي حركة - مع الضمة القصيرة في بناء "مفعول"، تاماً من "يائي" العين عند قبائل تميم، فهُم يقولون: "مَبْيُوعٌ"، و"مَطْيُوبٌ". وقُلَّ عندهم بناؤه من "واوي" العين، نحو: "مَصُوءٌ"، و"مَقُوءٌ"؛ لعلة صوتية؛ هي أن "الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يَفْرُونَ إلى الياء؛ فكرها اجتماعهما مع الضمة" (٦٦).

وتَحَامِيًا لهذا الثقل في أثناء انتقال جهاز النطق بين شبه الحركة -الياء، أو الواو المضمومتين-، و"واو" مفعول، الحركة الطويلة الصائتة؛ لَجَأَ النظام الصرفي إلى إعلالهما، بنقل الضمة إلى الحرف قبلهما، وحذف "عين" الكلمة؛ لالتقاء الساكنين. وهذا الإجراء معزُومٌ لقبائل الحجاز الذين يميلون إلى السهولة في النطق، فينطقون ببناء "مفعول" ناقصاً، نحو: "مَبْيَعٌ"، و"مَطْيَبٌ"، على خلاف بين الصرفيين العرب في النقص، ف"واو" مفعول محذوفة عند الخليل،

(٦٧) انظر: الكتاب (٣٤٨)، والمبدع في التصريف (١٧٦).

(٦٨) الخصائص (٣٥٨/١).

(٦٩) رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن كتاب بحوث

ومقالات في اللغة (٦٥-٩٥).

(٦٦) الكتاب (٣٤٩/٤)، وانظر: الخصائص (٢٦٢/١)، والمبدع

في التصريف (١٧٧).

جني: "وذلك أنه أمرٌ يَعْرِضُ للأمثال؛ إذا ثَقُلَتْ لتكريرها، فيُتْرَكُ الحرفُ إلى ما هو أثقلُ منه؛ لِيخْتَلَفَ اللفظان؛ فَيَخْفَأُ على اللسان" (٧٢).

ومثال ذلك، لفظة: "حَيَّوَانٌ"، والأصل: "حَيَّيَانٌ" عند سيبويه والجمهور، بخلاف أبي عثمان المازني، الذي جعل "الواو" أصلاً على غير قياس (٧٣).

وقد أرجع الصرفيون العرب (العدول عن الثقيل إلى الأثقل) في هذه الصيغة إلى علّتين:

- إحداهما، علة صوتية (٧٤)؛ إذ رأوا أنّ الثقل حادثٌ من صعوبة نطق "الياءين" المفتوحتين متواليّتين؛ ومن ثمّ تَجَسَّمَ العربُ التغيّرَ الصوتيَّ لأشباه الحركات، فأبدلوا "الياء" المفتوحة الثانية "واوًا"؛ وإن كانت "الواو" أثقل من "الياء" في النطق؛ تحامياً للتضعيف فيهما. وافترضوا أنّ الكلمة لو بَقِيَتْ على "حَيَّيَانٌ" لأُبْدِلَتْ "الياء" الأولى "ألفًا"؛ لِتَحَرُّكِها وفتح ما قبلها فتصيرُ "حَيَّيَانٌ". أي أنّ شبه الحركة "الياء" المفتوحة تتحوّل إلى حركة طويلة "ألف مد".

- والثانية، علة صرفية (٧٥)؛ لأنّ تواليّ المثليّين "الياءين" مؤذّنٌ بإدغامهما، فتصيرُ الكلمة إلى "حَيَّيَانٌ"، فتلتبس بصيغة المثلى للمفرد "حَيٌّ"، أي أنّ العدول من الثقيل إلى الأثقل كان

لغتهم على حالته الأولى، وهذا يدلُّ على بُطء التطور الصوتي، وعلى تدرّجه أيضًا (٧٠).

ويرى البحث أنه لا بأس من اعتبار التطور الصوتي مدخلاً لفهم التغيرات الصوتية التي تلحق بعض الصيغ الصرفية، وتفسير أسباب قبول النظام الصرفي للتنافر والثقل بين أصوات الحركات وأشباهاها في بعض الأبنية؛ حيث كان ذلك في مرحلة لغوية متقدمة، ثمّ مآلت العربية إلى التخفيف؛ بإعلالها وحذفها للتخلص منهما. فهذه التغيرات المرتبطة بالمماثلة الصوتية أو المخالفة تُعدُّ وصفًا للعادات النطقية عند المتكلمين باللغة، وليست قانونًا لغويًا مُلزِمًا لهم في أثناء الأداء اللغوي (٧١)، على الأقل في مستوى اللهجات، ودراسة العادات النطقية الخاصة ببعض القبائل العربية.

(٤) العدول في الحركات وأشباها الحركات المتماثلة:

أكثر ما يقع مطردًا من الأبنية الصرفية ما عُذِلَ فيه عن حركة "ثقيلة" إلى حركة أخرى "خفيفة"، كأن يُعَدَّلَ عن الكسرة والضمّة الثقيلتين إلى الفتحة الخفيفة، وهذا جائزٌ في النظامين الصوتي والصرفي؛ لدفع تنافر الحركات الثقيلة المتواليّة في الصيغ الصرفية. لكن قد يقع العكس؛ فيُعَدَّلَ عن شبه الحركة الثقيلة إلى ما هو أثقل منها، وهذا لا يُجيزه النظام الصوتي، وإنما يُسَوِّغُه النظام الصرفي؛ إذا آنس المتكلم من ذلك خفةً لا يجدها في غيرها. يقول ابن

(٧٢) الخصائص (٢٠/٣).

(٧٣) الكتاب (٤٠٩/٤)، والخصائص (٢٠/٣)، والمنصف شرح كتاب التصريف (٥١١).

(٧٤) انظر هذه العلة في: الكتاب (٤٠٩/٤)، والمنصف شرح كتاب التصريف (٥١١).

(٧٥) انظر هذه العلة في: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١٠٣٥/٢).

(٧٠) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة (٤٢٩).

(٧١) انظر: اللغة، لجوزيف فندريس (٧٢-٧١).

فقد قرأ أبو مالك الغفاري: ﴿ الْحَبِكِ ﴾
بكسرتين، و﴿ الْحَبَكِ ﴾ بفتحيتين، و﴿ الْحَبِكِ ﴾
بكسرٍ، ثمَّ ضمَّ. وقرأ الحسن: ﴿ الْحَبِكِ ﴾، و﴿
الْحَبِكِ ﴾ بتسكين عين الكلمة تخفيفاً، وقرأ عكرمة:
﴿ الْحَبِكِ ﴾ (٧٨).

حيثُ عُدِلَ عن الضمة، وهي أثقل الحركاتِ
إلى الكسرة، وهي أقلها ثقلًا، وإلى الفتحة أيضًا،
وهي أخفها. غيرَ أنَّ الصرفيين قد قبلوا من هذه
القراءاتِ القرآنية ما وافق أبنية الأسماءِ في
العربية، كـ "فُعِل"، و "فَعِل"، و "فَعَل"، وما خُفِّفَ فيها
بالتسكين، كـ "فُعِل"، و "فَعِل". ورفضوا ما خالف
ذلك، نحو: ﴿ الْحَبِكِ ﴾؛ لأنه ليس في كلامهم
"فَعِل" أصلًا؛ لكرهية الانتقالِ بين الكسرِ والضمِّ.
والسببُ من الناحية العضوية أنَّ "الكسرة هي
أضيقُ الحركاتِ وأكثرها تقدُّمًا، والضمَّة أضيقُ
الحركاتِ وأكثرها تراجعًا، والناطقُ يصعُبُ عليه أن
ينقلَ لسانه من وضعٍ معينٍ إلى نقيضه تمامًا، مع
التزام السرعةِ العاديةِ في الأداء" (٧٩).

ومع ذلك، فقد أحسنَ ابنُ جنِّي الظنَّ بالقاري،
فقال: "علَّ الذي قرأ به تداخلتُ عليه القراءتان:
بالكسرِ والضمِّ ...، وقد يَعْرِضُ هذا التداخلُ في
اللفظة الواحدة" (٨٠). ولم يُجيزوا أيضًا ﴿ الْحَبِكِ ﴾
﴿ بالضم والفتح - معدولًا إليها عن ﴿ الْحَبِكِ ﴾
تخفيفًا؛ لأنه لا يُسْتَسْهَلُ من ذلك إلا في

لمعنى صرفيٍّ، ولأمنِ اللبسِ بين الصيغِ
الصرفية.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: "حَيَوَةٌ"، والأصل:
"حَيِيَّةٌ"، من الفعل "حَيِي"، حيثُ أبدلوا "الياء"
الأخيرة "واوًا" على غيرِ قياسٍ؛ لضربٍ من
التخفيفِ بالمخالفةِ الصوتيةِ بين الحرفَيْنِ؛ لأنَّهم
يستثقلون التضعيفَ، وأنَّ يكونَ الحرفان من
جنسٍ واحدٍ، فيقولون: "حَيِيَّةٌ" عَلَمٌ، والأعلامُ
يُحْتَمَلُ لها كثيرٌ من كُلفِ الأحكامِ (٧٦).

ومُحَصَّلةُ ذلك، أنَّ النظامَ الصرفيَّ يُجِيزُ
العدولَ عن الثقيلِ منها إلى الأثقلِ - وإن كان
قليلاً - لطردِ "علَّة" التخفيفِ في نطقِ الصيغِ
الصرفية، ومن المعلومِ أنَّ الحكمَ يدورُ حيث
دارتُ علته. فقد علَّقَ ابنُ جنِّي على هذا السلوكِ
اللغويِّ الذي يبدو في ظاهره مخالفاً لبناءِ العربيةِ
بأنَّ "الصنعة" أصارتها إلى الاختلافِ بين
الحرفين - رغمَ ثقلِ اجتماعِهما - طلبًا للخفةِ،
وهروبًا من تتافرِ الأصواتِ عندَ توالي الحروفِ
المتماثلةِ (٧٧).

ويرى البحثُ أنَّ هذا النمطَ العُدوليَّ يختصُّ
أكثره بأشباهِ الحركاتِ فقط، وهي "الواو"، و"الياء"
عند تحريكهما، واجتماعِهما مُسْتَنْقَلَتَيْنِ في صيغةٍ
واحدةٍ. أمَّا الحركاتُ القصيرةُ، فيكونُ الميلُ فيها
إلى الحركةِ الخفيفةِ أو الأقلِّ ثقلًا، كما في
القراءاتِ القرآنيةِ الواردةِ في قوله ﷻ: ﴿ وَالسَّمَاءِ
دَاتِ الْحَبِكِ ﴾ [الذاريات: ٧]

(٧٨) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها
(٣٣٦/٢).

(٧٩) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي
(٥٣).

(٨٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها
(٣٣٧/٢).

(٧٦) انظر: الخصائص (٢١/٣)، وشرح المفصل، لابن يعيش
(٤٢٠/٥).

(٧٧) انظر: الخصائص (٢٠/٣، ٢١، ١٨٠).

تعكس -بمفهوم المخالفة- ميل العربية إلى التخفيف، كما تكشف لنا حقيقة علمية تتعلق باللغة ومستعملها، وهي طبيعة التطور الصوتي في الأبنية الصرفية، والفروق الفردية بين القبائل العربية في قبول الثقل الحركي والصوتي عند نطقها. ورغم أن العادات والخصائص النطقية هي السائدة؛ فإن بعض القبائل التي تميل إلى السهولة والتخفيف قد تجسّمت النطق بالمتنافرات الصوتية في بعض الأبنية، وصارت جزءاً من معجمها اللغوي.

هذا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- المتنافرات في البنية الصرفية متنافرات صوتية لفظية لا معنوية؛ فهي أثير لتفاعل الأصوات المتجاورة، أمّا رسم الحروف والحركات؛ فهيئات عارضة لها.

٢- أحكام المتنافرات الصوتية على أساس "الخفة والثقل" أحكام نسبية؛ تبعاً لعلاقة الاستعمال اللغوي الخاص بالذوق اللغوي العام. فقد وقف البحث على أن القبائل الحجازية التي تميل للسهولة والتخفيف قد تجسّمت النطق بالثقل من الصيغ عند القبائل البدوية، كتميم وقيس. ولذلك يجب أن تُفهم مقولة: "ميل اللغات إلى التخفيف، واقتصاد الجهد العضلي" في سياق خاص بالنظامين الصوتي والاشتقائي لكل لغة، أو لكل مستوى لهجي على حدة.

٣- اشتركت اللغة العربية مع اللغات السامية في وقوع بعض المتنافرات الصوتية في أبنيتها الصرفية، مع اختلافات طفيفة كاشفة

المضاعف خاصة، نحو: "جُدّد، وجُدّد"، و"سُرّر، وسُرّر"، و"قُلّل، وقُلّل" (٨١).

وكذلك لا يقع العدول بين الحركات الطويلة (الألف، والياء، والواو) من الناحية "الصوتية" الخالصة؛ لأنّ "الخفة" مُتَحَقِّقَةٌ بالانسجام الصوتي بين كل حركة "طويلة" منها، وبين ما يناسبها من الحركات القصيرة (الفتحة، والكسرة، والضمة). لكن من الناحية "الصرفية" يمكن العدول عن "الواو"، و"الياء" إلى "الف" المد؛ إذا كانتا شبيهتي حركة، وتحركتا بالفتحة، وكان ما قبلهما مفتوحاً؛ وذلك لأنّ الصرفيين يُعَوِّلُونَ في الصيغ الصرفية على الاشتقاق، ورَدَّ كُلِّ صِيغَةٍ إلى جذرها اللغوي، ف"ألف" المد -في نظريهم- ليست أصلاً، وإنما هي منقلبة عن أصل، هو "الواو"، نحو: "قَالَ، قَوْل"، أو "الياء"، نحو: "بَاعَ، بَيْعَ"، فسبب العدول فيهما إلى "الألف" هو استئصال الحركة عليهما.

خاتمة البحث

قامت فكرة البحث على أساس وجود بعض المتنافرات الصوتية الجائزة في النظام اللغوي للأبنية الصرفية بضوابط محددة، وهي مرفوضة في الدرس الصوتي؛ لأسباب فسيولوجية تتعلق بالثقل، والجهد العضلي المبذول في نطقها، والميل إلى خفة الأوزان، والمقاطع في بنية الكلمة. فإذا كان الاستثناء يؤكد القاعدة المطردة؛ فإنّ الإجراءات الصرفية التي سَوَّغَتْ وقوع هذه المتنافرات الصوتية في حروف الكلمة وحركاتها

بين الصوتين المتنافرين بصوت حرف آخر
لعلاقة صوتية وصرفية بينها داخل الكلمة.

٧- تناول الصرفيون العرب بحث الحركات
الطويلة -خاصة الألف- من منظور
الاشتقاق اللغوي، ورد الصيغ إلى جذر
الكلمة، فالألف ليست حركة طويلة فقط، بل
هي منقلبة عن "الواو"، أو "الياء". كما أنهم
عاملوا "الواو"، و"الياء" على أنهما حركتان
طويلتان، إذا سُبقَتَا بحركة مجانسة لهما،
وشبَّها حركة إذا لم تقع المناسبة الصوتية
مع ما قبلها.

٨- نظر الصرفيون القدامى إلى ظاهرة تصحيح
الأبنية المعتلة وهي من الثقل في أصوات
الحركات- على أنها منبَهَةٌ على أصل
افتراضي غير مستعمل، أو لم يثبت عليه
دليل تاريخي. لكنَّ المحدثين رأوا أنها من
قبيل الركام اللغوي الذي استعملته العرب، ثمَّ
حدَّث له تطور صوتي؛ بقصد التخفيف
وسهولة النطق.

٩- ظاهرة العدول من "الخفيف إلى الثقيل"،
ومن "الثقيل إلى الأثقل" في بعض الصيغ
من مقنضيات الصناعة الصرفية، فهي تعود
لأسباب صوتية ذوقية، ولأسباب صرفية،
تتعلق بالمعنى، وأمن اللبس بين الصيغ، أو
إلحاق صيغة صرفية بصيغة أخرى، أو طرد
الباب في الأبنية الصرفية.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان
الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد.

لخصوصية كل لغة بنظامها الصوتي،
والاشتقائي.

٤- لم يُجزَّ الدرس الصوتي -قديمًا وحديثًا-
المتنافرات الصوتية في بنية الكلمة، بل
أجازها الدرس الصرفي بضوابط وشروط
محددة؛ نظرًا لاختلاف معطياتهما، فالأول،
يعنى بالعملية الفسيولوجية للصوت اللغوي،
وصفاته، بوصفه أصغر وحدة صوتية في
الكلمة. أما الدرس الصرفي والأصوات
جزء منه- فيُنصَّبُ اهتمامه على أحوال
البنية الصرفية، وينحصرُ اهتمامه
بالصوت اللغوي في الظواهر الصياغية،
كالإعلال والإبدال، والإدغام، والإمالة...،
وغيرها، تلك التي تضغ حلولاً لهذه
المتنافرات الصوتية، وفي حال عجز
النظام اللغوي عن حلها؛ فإنه يُجيزها
بضوابط محددة مأخوذة من إمكانات اللغة
نفسها.

٥- تُفسَّرُ ظاهرة المتنافرات الصوتية من
جهتين: الأولى، عجز الظواهر الصرفية
الصياغية للغة عن حلها. والثانية، أنها أثر
للتطور الصوتي للأبنية في رحلتها اللغوية
عبر العصور، إذا ما قررنا مبدأ ميل
اللغات إلى التخفيف، بدليل وجود أبنية
صرفية يجوز فيها إدغام المثليين، وفكهما
في لغات العرب.

٦- التجنيس الصوتي مسوغ لقبول بعض
المتنافرات الصوتية التي لم يوجد لها
النظام الصرفي حلاً حاسماً، وهو التقريب

- مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى
١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- ٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة،
للدكتور فوزي حسن الشايب. عالم الكتب
الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٣- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين
السيوطي، تحقيق الدكتور فايز ترحيني.
دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٤- البيان في إعراب غريب القرآن، أبو
البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه
عبد الحميد طه. الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.
- ٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء
العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي. دار
الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ /
١٩٨٧م.
- ٦- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،
أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن
هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى
١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ٧- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر،
محاضرات جمعها الدكتور رمضان عبد
التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة
الثانية ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٨- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني،
تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية
العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة
١٩٩٩م.
- ٩- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني،
تحقيق محمود محمد شاكر. الهيئة المصرية
العامة للكتاب، القاهرة، طبعة ٢٠٠٠م.
- ١٠- ديوان العجاج، برواية الأصمعي، تحقيق
الدكتور عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس،
المطبعة التعاونية، دمشق، طبعة ١٩٧١م.
- ١١- رأي في تفسير الشواذ في لغة العرب، ضمن
كتاب بحوث ومقالات في اللغة للدكتور
رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي
بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- ١٢- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن
جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار
القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ /
١٩٩٣م.
- ١٣- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، تحقيق
الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله. دار
هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ /
١٩٩٠م.
- ١٤- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين
الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن،
وزميليّه. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة
١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ١٥- شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش،
تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ /
٢٠٠١م.

- ١٦- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدكتور أحمد عففي. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ١٧- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب. نشرة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، طبعة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- ١٨- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وزميليته. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.
- ١٩- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
- ٢٠- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٢١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٣- اللغة، جوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله. المركز القومي للترجمة، القاهرة، طبعة ٢٠١٤م.
- ٢٤- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، الدكتور ضاحي عبد الباقي. نشرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مؤسسة روز اليوسف، طبعة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٢٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، الدكتور عبده الراجحي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، طبعة ١٩٩٦م.
- ٢٦- ما يحتمل الشعر من الضرورة، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور عوض ابن حمد القوزي. مطابع دار المعارف بالسعودية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- ٢٧- المبدع في التصريف، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ٢٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- ٢٩- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليته. دار الحرم للتراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- ٣٠- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ٣١- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، الدكتور محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة، بدون طبعة أو تاريخ.
- ٣٢- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميليته. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

- ٣٣- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر. دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- ٣٤- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، طبعة ٢٠١٣م.
- ٣٥- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- ٣٦- المنصف شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين. مؤسسة الرسالة، بيروت، طبعة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٨- من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، الدكتور أحمد كشك. حقوق النشر محفوظة، بدون دار نشر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.